الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوربية - المتوسطية

الدكتور عبده الحمصي
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

الملخص

تحتل الصناعات التحويلية ركناً هاماً في الاقتصاد السوري كونها تساهم إلى جانب الزراعة والنفط والسياحة بنصيب هام في تكوين الناتج الإجمالي وتأمين مصادر العملات الأجنبية وفي تلبية حاجات المواطنين من السلع الاستهلاكية والمعمرة وخلق فرص العمل في البلاد، وهي تأتي في مقدمة الفروع الاقتصادية المتأثرة سلباً بالتغيرات الإقليمية والدولية مما يُضعف قدرة الاقتصاد السوري بشكل كبير.

ونظراً لأن القطاع العام الصناعي (الحكومي) يمثل الثقل النوعي في هذه الصناعة، وهو غير مهيأ بعد لمواجهة هذه التحديات المصيرية فإنه يصبح من المشروع طرح التساؤلات التالية :

١-كيف تصبح الصناعة التحويلية السورية مؤهلة لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية في الأجل القريب والمتوسط؟

٢-ما السياسة المطلوبة لتطوير التنوع الأفقي والاندماج الرأسي في بنية الصناعة السورية ؟

٣-ما الإصلاحات البنيوية والإدارية المطلوبة لتطوير بنى الصناعة السورية ونظمها الإنتاجية بما يساعد على مواجهة تحديات العولمة ؟

٤-ما الفروع الصناعية ذات الأولوية في التطوير التكنولوجي لتعزيز قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة تحديات العولمة إقليمياً ودولياً؟

٥- هل تصلح سياسات الاستثمار ونظمه الحالية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والتنافس الإقليمي والدولي؟

٦- وأخيراً: ما الشروط والمتطلبات الاقتصادية لتحقيق مستوى مقبول من التكافؤ للدخول في مشروع الشراكة - السورية الأوروبية ؟

وفي سعينا للتوصل إلى إجابات موضوعية عن هذه التساؤلات، سوف يتركز بحثنا – على قاعدة من التحليل الاقتصادي العلمي – حول المحاور التالية :

١ً– تحليل الواقع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية في سورية وتسليط الضوء على بعض مواطن ضعف الأداء التي تَحدُّ من مساهمته الفاعلة في الاقتصاد الوطني، وما قدرة الصناعات التحويلية السورية (في القطاعين العام والخاص) على الصمود والاستمرار في مواجهة مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية ؟

٢ً- عرض السمات العامة لمشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية والأهداف المعلنة لهذه الشراكة نظراً لأن سورية إحدى دول المتوسط المعنية بهذه الشراكة.

٣ – انعكاسات مشروع اتفاقية الشراكة السورية – الأوروبية على الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى قطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص.

٤ً – تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد على تحسين أداء قطاع الصناعات التحويلية وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني، كخطوة أولية لوضع استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تحقق المصالح الحيوية للاقتصاد السوري بالاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها سورية، وتحقق مستوى مقبولاً من التكافؤ للدخول في مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية.

وعلى الرغم من أنه لا سبيل لنكران دور السياسة في الاقتصاد باعتباره أحد أشكال الممارسة السياسية، فإننا لن نعير اهتماماً كبيراً للبعد السياسي لهذه الشراكة لأنه يخرج عن الهدف الأساسي من هذا البحث. .

القسم الأول

الاقتصاد السوري ودور الصناعات التحويلية فيه

تقديم :

يشكل النشاط الصناعي ركناً هاماً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إنَّ يشتمل على سلسلة طويلة ومتنوعة من العمليات الإنتاجية التي تؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي الذي يمكن من خلاله تعبئة الموارد المادية والبشرية المتوافرة في البلاد بشكل أمثل.

وتؤكد التجربة التاريخية أن النشاط الصناعي ساهم في مسيرة التطور التكنولوجي والرقي العالمي بشكل عام وفي مسيرة التقدم ورفع المستوى المعيشي في الدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص، وتعدُّ الصناعة نقطة الانطلاق الجوهرية في أي توجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغها (أي الصناعة) مرحلة من التطور والتقدم في أي بلد من البلدان يؤهله إلى مواصلة التنمية وجعلها مستدامة وقابلة لمزيد من النمو والتحديث.

لذا فإن الصناعة في البلدان النامية ومنها سورية، تمثل جوهر عملية التنمية وأحد مداخل التطور الاقتصادي والعلمي –التكنولوجي الذي يمكّن من استثمار الخامات والموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد، ومن ثَمَّ الحفاظ عليها وتحويلها إلى أشكال واستخدامات متعددة، واستنباط مواد وسلع جديدة قادرة على إشباع حاجات السكان الاستهلاكية وتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى من خدمات وسلع إنتاجية ووسيطة، وذلك إضافة إلى دورها في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل ومساهمتها في تكوين الناتج الإجمالي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن الاقتصاد السوري يواجه منذ أكثر من عقد من السنين صعوبات داخلية كبيرة في ظل مجموعة من التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تَفرض مفاهيم وأساليب جديدة لتنظيم حياة الشعوب والدول وعلاقاتها الخارجية اقتصادياً وسياسياً.

فبالإضافة إلى ظاهرة عولمة الاقتصاد وإقامة منظمة التجارة العالمية (W.T.O) يشهد العالم اليوم مشاريع لإقامة تجمعات وتكتلات إقليمية تهدف إلى الشراكة والتعاون الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري بين الدول، وما تتطلبه كل هذه المتغيرات وغيرها من سرعة وكفاءة في استيعابها والتكيّف معها وتعظيم المنافع منها والحدّ من انعكاساتها السلبية المترتبة على بقائها منفردة.

وإن محاولة تبين الحلول التي يمكن اقتراحها لتطوير الاقتصاد السوري عامة والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، يتطلب بداية إلقاء نظرة سريعة على واقع تطور الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لتحديد المعطيات الرئيسة التي تنطلق منها صياغة هذه الحلول.

أولاً : تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٧١ – ١٩٩٨) :

مرّ الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة الماضية بثلاث مراحل مختلفة أثّرت تأثيراً كبيراً في نموه وأداته وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي واجهها خلال هذه المراحل.

١-١- المرحلة الأولى بين عامي (١٩٧١ و ١٩٨٠) :

منذ بداية السبعينيات وبعد قيام الحركة التصحيحية في تشرين الثاني ١٩٧٠، طرحت القيادة السياسية في سورية سياسة اقتصادية جديدة (لما كان بناء الوطن مهمة وطنية تقع على عاتق المواطنين جميع وتستوعب جهودهم وخبراتهم وإمكاناتهم جميعاً، فإن الدولة تشجع المبادرة الفردية في القطاع الخاص وتوفر لهذا القطاع مجال العمل البنّاء لما فيه خدمة الفرد والمجتمع) *. وقد اصطلح على تسمية هذا النهج بـ (التعددية الاقتصادية) الذي يقوم على إعطاء حرية ومرونة أكبر للقطاع الخاص للإسهام في النشاط الاقتصادي التنموي إلى جانب كل من القطاعين العام والمشترك في ظل تعدد الأنماط الاقتصادية في البلاد.

كما أعطت الدولة خلال هذه الفترة أهمية خاصة لمشروعات البنية التحتية والزراعة في عملية التنمية، وتعاظم الاهتمام بالتصنيع والتوسع في إقامة المشروعات الصناعية، والتي أقيمت أساساً من أجل الإحلال محل الواردات. وقد تمثل اهتمام الدولة بالتصنيع خلال هذه المرحلة، بعدد من المؤشرات أهمها (١) :

I. تحديد أهداف واضحة للتنمية الصناعية في الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة (١٩٧١-١٩٨٠) بعد أن كان الأمر يقتصر قبل ذلك على برامج استثمارية ومشروعات صناعية تفتقر إلى الدراسات الاقتصادية والتكامل الصناعي، وإن كانت هذه العملية لم ترقَ إلى مستوى رسم استراتيجية تنموية واضحة في قطاع الصناعة أو تأطير نموذج تصنيعي محدد ومستقل.

II. تخصيص مزيد من الاستثمارات للتوظيف في قطاع الصناعة، فقد أُنفق في الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة على الصناعة والطاقة والتعدين ما نسبته ٣٨,٩ % و ٣٩,٩ % (على التوالي) من إجمالي الاستثمارات الفعلية في تلك الخطط. (انظر الجدول المرفق رقم ١)

V. إحداث تغيير هيكلي أساسي في بنية قطاع الصناعة لصالح فروع الصناعة الثقيلة (الهندسية والبتروكيميائية والإسمنت) ودخول صناعات جديدة لم تعرفها سورية سابقاً، كالصناعات الإلكترونية والجرارات والحديد والألمنيوم.

VIII. زيادة استثمارات القطاع الخاص في الصناعة التحويلية نتيجة الاهتمام الملحوظ الذي أولته القيادة السياسية لهذا القطاع بمحاولة تحديد دور واضح له في ظل نهج (التعددية الاقتصادية)، وإن كان هذا الدور ما زال يحتاج إلى مزيد من المراجعة والتطوير والترشيد (انظر الجدول المرفق رقم ٢).

١-١ المرحلة الثانية بين عامي (١٩٨١-١٩٨٩) :

تميزت هذه المرحلة ببروز عدد غير قليل من المشكلات والصعوبات التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط وتراجع المعونات والدعم العربي وظهور عدد من النتائج السلبية للسياسات التنموية التي اتُبِعَتْ خلال المرحلة السابقة، إذ أشار قانون الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١ – ١٩٨٥) في معرض تقييمه للوضع الاقتصادي إلى مجموعة من هذه السلبيات، أهمها :

* من رسالة الرئيس حافظ الأسد إلى مجلس الشعب السوري بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢.

- نمو القطاعات الخدمية بمعدلات أعلى من نمو القطاعات السلعية.
- تزايد الإنفاق الإجمالي (الاستثماري والاستهلاكي) بوتائر عالية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.
- تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات وتقليص الاعتماد على الادخار المحلي في الاستثمار والاستيراد.
- تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة الاستيراد بمعدلات أكبر من الزيادة في التصدير.

كما عانى القطاع الصناعي، خلال هذه المرحلة، من تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة وعدم وصولها في المعامل الجديدة إلى الطاقات التعاقدية (معمل الورق، معمل الأسمدة، معامل الإسمنت، معامل الغزل...) الأمر الذي أدى إلى انخفاض موارد سورية من القطع الأجنبي وتوقف عدد من المنشآت الصناعية عن العمل كلياً أو جزئياً بسبب اعتمادها على المواد الأولية المستوردة وعدم توافر القطع التبديلية اللازمة لها. وحدث تأخر كبير في تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي كان وراء أزمة الكهرباء التي عانت منها سورية كثيراً وحتى السنوات الأولى من عقد التسعينيات.

١-٢-المرحلة الثالثة بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨)

شهدت هذه الفترة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل مواجهة الصعوبات والمشكلات التي برزت في المرحلة السابقة. كما شهدت هذه الفترة تطورات إيجابية هامة تمثلت بتحول سورية من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر له، إذ ارتفع الإنتاج من (١٩٤) ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٦ إلى (٦٠٠) ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٥، يُستهلك منها محلياً قرابة (٣٠٠) ألف برميل والباقي للتصدير وتسديد حصة الشركات الأجنبية في الإنتاج بموجب عقود الخدمة المبرمة معها. كما تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز، استُخْدِمَ قسم كبير منها في توليد الطاقة الكهربائية وتحويل معمل (اليوريا) للعمل على الغاز عوضاً عن (النفتا) إضافة إلى إنتاج الغاز المنزلي، وبذلك تحول قطاع النفط إلى المصدر الرئيسي للقطع الأجنبي في سورية.

وقد ترافق هذا التطور مع اتباع سياسة متدرجة في الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار وإفساح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، وصدرت مجموعة من القوانين والأنظمة لتسهيل إقامة المشروعات السياحية والزراعية المشتركة وتشجيع التصدير، وقد توجت هذه الإجراءات بإصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

كما أدى التوسع الكبير في المساحات المروية في الزراعة والمواسم الزراعية الجيدة التي رافقت هذه الفترة والأسعار الإدارية (التشجيعية) التي مُنحت للمزارعين إلى تحسن كبير في أداء الاقتصاد السوري شمل معظم قطاعاته وبشكل خاص الزراعة والصناعة. (انظر الجدول المرفق رقم ٣).

وعلى الرغم من تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبه إلا أنه حقق وسطياً معدل نمو سنوي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) قرابة ٧% وذلك بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة، ويعود سبب التراجع في معدلات النمو منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٨ إلى انخفاض أسعار النفط وأزمة ضعف السيولة التي عانى منها الاقتصاد السوري نتيجة السياسات المالية الانكماشية التي

أدت إلى تجميد الرواتب والأجور والتشدد في فرض الضريبة وتحصيلها (رغم صدور القانون رقم (٢٠) لعام ١٩٩١ الذي خُفضت بموجبه شرائح ضريبة الدخل)، وقد أثرت هذه السياسات في الاستثمار والاستهلاك في القطاعين العام والخاص.

١-٣-١ دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري :

لقد تدرجت مساهمة القطاع الخاص في العمل الاقتصادي منذ بداية السبعينيات نتيجة للتشجيع الذي لاقاه في ظل نهج " التعددية الاقتصادية " إلاّ أن دوره توسع كثيراً خلال هذه المرحلة (١٩٩١ –١٩٩٨) إثر صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

ويمكن القول: إنَّ القطاع الخاص في سورية يشهد اليوم انطلاقة جديدة إثر سياسات التصحيح وخطوات الانفتاح الاقتصادي الهادئة والمدروسة التي تسير بها الحكومة بهدف الاستفادة من آليات السوق وخلق المزيج المتوازن بين جميع الأنماط الاقتصادية الذي يتيح لجميع القطاعات (العام والمشترك والخاص) المشاركة في عملية التنمية المتوازنة والمستدامة. ومن خلال تتبع تطور مساهمة القطاع الخاص في العمل الاقتصادي في سورية، منذ مطلع السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات، يمكن رصد المؤشرات الاقتصادية التالية :

* تكوين رأس المال الثابت :

تضاعفت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت - وهو الذي يعكس المشاركة في الاستثمار – خلال الفترة الممتددة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٢ من ٣٣% إلى ٦٧% (بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة). ولكن هذه النسبة بدأت بالتراجع التدريجي سنوياً إلى أن سجلت في عام ١٩٩٨ ما نسبته ٤١% (بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة). ويعود هذا التراجع إلى حالة الجمود الاقتصادي التي تعاني منها السوق الداخلية وتراجع معدلات تصريف الفائض من المنتجات الوطنية داخلياً وخارجياً نتيجة أسباب عديدة، سنأتي على ذكرها لاحقاً، بالإضافة إلى جمود قطاع البناء والتشييد. انظر الجدول المرفق رقم (٢)*.

* القطاع الزراعي :

شهد القطاع الزراعي الذي يُسهم به القطاع الخاص بقرابة ٩٨% تطوراً كبيراً أدى إلى تحقيق معدلات عالية من الأمن الغذائي في معظم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، كما أسهم القطاع المشترك عبر الشركات المساهمة في إقامة العديد من المشاريع الزراعية ازدادت معها الرقعة الزراعية المستصلحة وأساليب الري الحديثة، مما أسهم في تعزيز الصادرات السورية من المحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية المكملة لها.

* القطاع الصناعي :

توسع دور القطاع الخاص الصناعي، خلال هذه المرحلة، إذ ارتفع عدد المنشآت الصناعية الخاصة من (٣٢٦٣٨) منشأة عام ١٩٩٠ إلى (٤٢٣٢٨) منشأة عام ١٩٩٩ أي بمعدل نمو سنوي وسطي مركب مقداره (٢,٨٥ %) كما ارتفع رأس المال المستثمر فيها - خلال المدة

* جدول رقم ٦/٣٧ من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩- وحسبت النسب من قبل الباحث.

نفسها – من (٨٣٣٤) مليون ليرة سورية إلى (٤٧٣٠٢) مليون ليرة سورية أي بمعدل نمو سنوي وسطي مركب مقداره (٢١,٣ %)، وارتفع عدد العاملين فيها من (١٢٨٤٨٣) عاملاً إلى (١٧٣١٩٠) عاملاً أي بمعدل نمو سنوي وسطي مركب مقداره (٣,٥ %). انظر الجدول المرفق رقم (٤)**.

ولكن الصفة الغالبة على هذه المشاريع كونها ذات طابع فردي أو عائلي إلى جانب صغر حجمها وضعف رأسمالها وقلة عدد عمالها واعتمادها على (تكنولوجيا) غير متطورة، إذ يتراوح وسطي عدد العاملين في المنشأة الواحدة بين (٣ و ٤) عمال في الصناعات النسيجية والهندسية وبين (٤ و ٥) عمال في الصناعات الغذائية والكيميائية، كما يتراوح وسطي رأس مال المنشأة بين (٠,٤٦) مليون ل.س في الصناعات النسيجية و(٠,٦٤) مليون ل.س في الصناعات الهندسية و(١,٩) مليون ل.س في الصناعات الكيميائية و(٣) مليون ل.س في الصناعات الغذائية(٢)***.

ولا شك أن صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ يُعد نقطة التحول الهامة في سياسة الحكومة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار وفسح مجال أوسع أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للاستثمار في سورية، إذ أعطى هذا القانون مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات للمشاريع المشمولة به من حيث الإعفاء من ضرائب الأرباح أو الرسوم الجمركية على الآلات ومستلزمات الإنتاج والسماح بتحويل المال الخارجي وأرباحه وفوائده بالعملات التي ورد بها، وقد بلغ عدد المشاريع المشملة بهذا القانون منذ صدوره وحتى نهاية ١٩٩٩/١٢/٣١ (١٦١٣) مشروعاً بلغت تكاليفها الاستثمارية التقديرية (٣٥٢,٧٢٥,٨٢٤) ألف ل.س منها (٢٧٢,٦٢٦,٦٢٤) ألف ل.س بالقطع الأجنبي ، وسوف توفر هذه المشاريع عند انتهاء تنفيذها (٩٩٩٦٧) فرصة عمل، من هذه المشاريع مشروع واحد إلى الصناعات الاستخراجية ومشروعان للطاقة الكهربائية و(٧٤٦) مشروعاً إلى الصناعات التحويلية بلغت تكاليفها الاستثمارية التقديرية (٢٩٩,١٩٧,٩٨٤) ألف ل.س أي ما يعادل ٨٤,٨% من مجمل التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشاريع المشملة، وتوفر هذه المشاريع عند انتهاء تنفيذها (٦٥١١١) فرصة عمل*** (انظر الجدول المرفق رقم ٥).

لقد أدى تطبيق هذا القانون عملياً إلى إقامة بعض الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في سورية سابقاً، كما سمح للقطاع الخاص بإقامة العديد من المشروعات في صناعات كانت محتكرة من قبل القطاع العام وغير مسموح الترخيص للقطاع الخاص بها. ومن خلال تتبعنا لتنفيذ هذه المشاريع (من واقع بيانات مكتب الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ (١٩٩٩/١٢/٣١) تبين لنا أن هذه المشاريع لم تعط ثمارها على الوجه الأكمل والمنتظر منها، سواء بسبب التأخر في التنفيذ وطول فترة حضانة المشروع الناجمين عن عدم الإعداد الجيد للمشروع من قبل المستثمر نفسه أو بسبب ارتباط إنجاز المشروع واستكمال مستلزماته (من كهرباء وماء وصرف صحي وهاتف ....الخ) بعدة جهات حكومية مبعثرة مكانياً،ومتباينة في اجتهاداتها

** وزارة الصناعة السورية-مديرية القطاع الصناعي الخاص بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ م.

*** وزارة الصناعة السورية-تقارير تتبع تنفيذ خطط المؤسسات الصناعية لعام ١٩٩٨ م.

**** تقارير تتبع التنفيذ رقم ٣٢/١/٢١ تاريخ ٢٠٠٠/١/١٣ م مكتب الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء- دمشق.

لتفسير النصوص والقوانين المعمول بها، أو بسبب مواجهة إنتاج عدد من هذه المشاريع لمنافسة غير متكافئة من المنتجات المماثلة المستوردة، والتي تدخل السوق السورية بتكلفة أدنى من خلال خضوعها لتعرفة جمركية أقل من التعرفة التي تخضع لها المواد الأولية والوسيطة التي تستوردها تلك المشاريع لتصنيع منتجاتها، أو لتخفيض مصطنع (تزوير) في قيمة فاتورة شراء هذه المنتجات والتي تدفع الرسوم الجمركية على أساسها.

وإننا نعتقد أن ضعف معدلات الاستثمار في سورية بشكل عام يرجع إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، منها ما يتعلق بالمستثمرين أنفسهم أو بغياب المؤسسات المعنية بالاستثمار وترويجه أو بالبنية التحتية أو بالبنية التنظيمية، أو بقنوات الاستثمار الملائمة، ويمكن إجمالها من ثَمَّ : (٣)

أ- لا توجد مؤسسة حكومية مختصة بالتحفيز على الاستثمار والترويج له وتعمل على اكتشاف وتحديد فرص الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل في القطاعين الإنتاجي والخدمي وتسعى لاجتذاب المستثمرين لها، وذلك لتجنب ما حدث في المرحلة السابقة إذ توجه أكثر المستثمرين إلى الفرص السهلة والسريعة المردود، كما حدث في شركات تأجير السيارات، أما مكتب الاستثمار القائم حالياً فيقتصر دوره على عملية "تشميل " المشروعات بقانون الاستثمار فقط.

ب- تعاني البنية التحتية للاقتصاد السوري (بشكل عام) من عدم وجود المناطق الصناعية التي أُحسن تجهيزها بكل ما يجب أن يتوافر فيها، من شبكة مواصلات برية وحديدية وصرف صحي وماء وكهرباء وهاتف ومصرف ومنطقة جمركية يتم فيها مباشرة تخليص السلع المستوردة أو المصدرة. مع كل ما يعنيه ذلك من ترشيد في الوقت والنفقات.

ت- لا توجد في سورية بعد شركات قابضة (Holding .CO) مهمتها اكتشاف فرص الاستثمار ودراستها وتعبئة المستثمرين للمشاركة بها وتساهم هي بنسبة لا تزيد على ٥٠ % في كل مشروع بحيث تضفي على المشروع المصداقية والثقة التي تجتذب المستثمر.

ث- تشكو سورية من غياب شبه كلي لشركات الأموال وبالذات الشركات المساهمة التي أثبت تاريخ التطور الاقتصادي فعاليتها في تعبئة الادّخارات الفردية في مشاريع إنتاجية وخدمية تدعم الاقتصاد الوطني وتثريه، غير أن السياسة الضريبية المعمول بها في مواجهة هذه الشركات تشكل عاملاً هاماً في تفسير غيابها.فرسم الطابع (١% من رأس المال) يشكل عبئاً يجب تسديده منذ البداية كجزء من نفقات التأسيس وكذلك ضريبة ريع العقارات التي تنصب- بصورة دائمة - وبمعدل ٤٥%على ٨%من قيمة الآلات، بغض النظر عن تشغيلها، لتصبح جزءاً من التكاليف المباشرة للإنتاج، ويشكل هذا العامل أهمية خاصة في حالة الشركات المساهمة التي تتميز بسجلاتها وحساباتها النظامية التي تبين التكاليف والأرباح الحقيقية لهذه الشركات وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم.

ج- لا يتوافر التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية، إلاّ في حالات استثنائية جداً، إذ يقتضي الوضع الراهن عملياً أن يقوم المستثمر في سورية بتمويل نشاطه كاملاً من موارده الذاتية، على حين في الدول الأخرى التي تحرص على جذب المستثمرين إليها لا يتجاوز رأس المال الذي يجب توفيره من قبل المستثمر لإقامة مشروع ما أكثر من ٥٠-٦٠% من مجموع التكاليف الاستثمارية، ويُغطّي الباقي عادة بقروض مصرفية.

د- أما الأسباب التنظيمية فتتعلق أساساً بـ :

- عدم وجود سوق وطنية لتداول الأسهم للمساهمين بسرعة ويُسر.
- تضخم العقبات البيروقراطية بسبب غياب " الهيئة الموحدة " التي تمنح التراخيص وتوفر جميع الخدمات المطلوبة.
- تعدد أسعار صرف العملات الأجنبية والقيود على تداولها بمقتضى أحكام المرسوم رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦، ويرى بعض المستثمرين أن سعر صرف الدولار الواحد بـ (٤٦) ل.س لا يُعد كافياً، فلا يزال هناك فرق كبير بين هذا السعر وسعر الصرف في البلدان المجاورة يتراوح بين (٥و١٠ %) وإن أي تحويل رسمي للرأسمال الأجنبي للاستثمار في سورية، سوف يؤدي إلى خسارة المستثمر لهذه النسبة قبل أن يبدأ العمل بالمشروع.

هذا وقد توسع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل عام وتزايدت مساهمته في الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، إذ وصلت نسبة مساهمته في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٥٦,٦% من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية وإلى ٧٣% من صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية) إلى الصناعات التحويلية، بعد أن كانت نسبة مساهمته في عام ١٩٩٤، ٤٩% في الإنتاج و ٥٢% في القيمة المضافة (على التوالي).

وعلى الرغم من زيادة الإنتاج السوري من النفط – الذي تملكه الدولة – خلال هذه الفترة، فقد حافظ القطاع الخاص على نسبة مساهمته في إجمالي الإنتاج الصناعي السوري بقرابة ٣٧% خلال الفترة نفسها. انظر الجدولين المرفقين رقم (٦) ورقم (٧)*.

* التجارة الخارجية :

أدت سياسة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي اتبعتها الحكومة السورية منذ نهاية الثمانينيات إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط، كما أدت قرارات " لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير "** التي سمحت للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الأجنبي من صادراتهم، إلى تنشيط عمليات التصدير، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات السورية من ٨,٣% في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤,٤% في عام ١٩٩٤ (عام الذروة) ثم عادت إلى التراجع في الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى ٢٨,١ في عام ١٩٩٨. وقد سجلت صادرات القطاع الخاص قرابة ٦٢,٧% من إجمالي الصادرات السورية من دون النفط في عام ١٩٩٨***.

أما على صعيد الاستيراد فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من ٣٠,٥ % في عام ١٩٧١ إلى ٦٢,٦% في عام ١٩٩٢، واستمرت بالارتفاع تدريجياً خلال السنوات التالية إلى أن وصلت إلى ٧٤,٧% من إجمالي المستوردات السورية في عام ١٩٩٨. انظر الجدول المرفق رقم (٨).

---

* حُسِبت النسب من قبل الباحث من جداول المجموعة الإحصائية السورية ذوات الأرقام (٥/١٣ و ٥/١٤ و ٥/١٥) لعام ١٩٩٩ م.

** يرأس هذه اللجنة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

*** حُسبت هذه النسبة من قبل الباحث من إحصاءات التجارة الخارجية السورية عام ١٩٩٨ م (الجدول رقم ٣ ص ١١)، إذ إنَّ قيمة صادرات النفط السوري بلغت (١٧,٩٢) مليار ل.س. من أصل إجمالي الصادرات السورية البالغة في عام ١٩٩٨ (٣٢,٤٤) مليار ل.س.، وإن قيمة صادرات القطاع الخاص في ذلك العام بلغت ٩,١١ مليار ل.س.

ولقد تضاءلت الصادرات الصناعية السورية (بشكل عام) وتراجعت معدلات تصدير القطاع الخاص بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وإنهاء العمل باتفاقيات المدفوعات مع دول أوروبا الشرقية، ولم يستطع الصناعيون السوريون الحفاظ على هذه الأسواق بسبب ما ارتكبه بعضهم من غش واحتيال شوّهت سمعة الإنتاج السوري، أو بسبب التكلفة العالية لعملية التصدير " بصحبة مسافر " إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق)، فتوجه المستورد من هذه الجمهوريات إلى أسواق أخرى في تركيا ودبي.

كما لم يستطع الصناعيون السوريون دخول أسواق أوروبا الغربية للتعويض عما فقدوه، على الرغم من اتفاقية التعاون التجاري (التفضيلية) بين سورية والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧ وذلك لعدد من الأسباب أهمها :

غياب الشركات التجارية المختصة بعمليات التسويق في الخارج وهي عملية معقدة يصعب على الغالبية العظمى من الصناعيين السوريين أن يقوموا بها منفرديين.

- ارتفاع التكلفة الناجم عن الأسعار الإدارية (التشجيعية) المرتفعة للمواد الأولية المنتجة محلياً.
- سوء إدارة الصناعي السوري لمنشأته وما يترتب على ذلك من زيادة في التكلفة وانخفاض في الجودة.
- عدم توافر التسهيلات المصرفية الخاصة بتمويل الصادرات.

ويمكن باختصار تلخيص أهم نتائج سياسة تشجيع الاستثمار وإفساح مجال أوسع للقطاع الخاص التي اتبعتها الدولة منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن بالنقاط التالية :

أ – تَوسَّعَ دور القطاع الخاص خلال هذه المرحلة وزادت مساهمته بشكل بارز في النشاط الاقتصادي، ويبين الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع الخاص في عدد من المؤشرات الاقتصادية :

الجدول رقم (٩) نسبة مساهمة القطاع الخاص في عدد من المؤشرات الاقتصادية:

المؤشر	١٩٧١	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩٨	ملاحظات
مجمل تكوين رأس المال الثابت (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٣٣%*	٣٧%	٣٩%	٥٦%	٤١%	من الجدول المرفق رقم ٢
الاستيراد (المستوردات السورية).	٣٠,٥%	٢٥,٨%	٢٧%	٦٥,٤%	٧٤,٧%	من الجدول المرفق رقم ١٦
الصادرات السورية	٢٥,٣%	٨,٣%	٣٧%	٢٨,٥%	٢٨,١%	من الجدول المرفق رقم ١٦
الصادرات السورية من دون النفط			٥٤%	٧٦%	٦٢,٧%	
			١٩٨٨	١٩٩٤	١٩٩٧	
الإنتاج الصناعي السوري الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)			٣٠%	٣٧,٣%	٣٧,٧%	من الجدول المرفق رقم ٧
إنتاج الصناعات التحويلية السورية (بتكلفة عوامل الإنتاج)			-	٤٩%	٥٦,٦%	من الجدول المرفق رقم ٧

القيمة المضافة الصافية إلى الصناعات التحويلية السورية			%٢٣	%٥٢	%٧٣	من الجدول المرفق رقم ٨

* هذه النسبة تعود لعام ١٩٧٠.

ب- لم تؤد سياسة حماية الصناعة الوطنية إلى تطوير الصناعات القائمة أو إقامة صناعات أساسية متطورة، فقد بقيت أغلبية الصناعات التحويلية، وحتى التي تتمتع منها بميزات نسبية منخفضة الإنتاجية والجودة وعالية التكاليف والأسعار مما أضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

ج-لم تؤد سياسة تشجيع الاستثمار في سورية إلى النتائج المرجوة منها، وإن القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ لم يؤتِ أكله على الوجه الأكمل نظراً لقصوره من جهة وسوء تطبيقه من جهة أخرى.

١-٣-٢ دور القطاع العام في الاقتصاد السوري :

على الرغم من التشجيع الكبير الذي مُنح للقطاع الخاص والمجالات الواسعة التي فُتِحت أمامه حتى في تلك المجالات التي كانت محتكرة من قبل القطاع العام، فإن الحكومة السورية ما تزال تعلن تمسكها بالقطاع العام، وتؤكد أهميته ودوره –الاقتصادي والاجتماعي-وتبني نهج " التعددية الاقتصادية " الذي يقوم على وجود القطاع العام والخاص والمشترك جنباً إلى جنب، ومن ثَمَّ فإن الخصخصة غير واردة في سورية _ على الأقل في هذه المرحلة _

وضمن هذا المفهوم تتابع الدولة إنشاء المشاريع الإنمائية الجديدة التي يتم تمويل معظمها بقروض ميسرة عربية وأجنبية، كما تتابع عملية استبدال الآلات وتجديدها وخطوط الإنتاج القديمة المستهلكة في عدد من المنشآت الصناعية. ويبين الجدول التالي الإنفاق الفعلي على المشاريع الإنمائية في القطاع العام الصناعي في عام ١٩٩٨

الجدول رقم (١٠) الإنفاق الفعلي على المشاريع الإنمائية في القطاع العام الصناعي لعام ١٩٩٨

النشاط الصناعي	الإنفاق الفعلي بآلاف الليرات السورية	النسبة %	ملاحظات
الصناعات التحويلية	١٥,٩٨٦,٤٤٤	%٤٣	
الصناعات الاستخراجية	٨,٦٤٣,٤٧٥	%٢٣	
الطاقة الكهربائية	١٢,٧٦٥,٥٧٦	%٣٤	
المجموع	٣٧,٣٩٥,٤٩٥	%١٠٠	

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩، جدول رقم ١٧ /٥ صفحة ١٨٩.

- تم استخراج القيم والنسب من قبل الباحث.

وتقوم الحكومة باتخاذ تدابير وإجراءات تحاول فيها تحسين ظروف عمل هذا القطاع الذي بدأت معظم منشآته تواجه منافسة حادة من قبل القطاع الخاص الذي وصلت استثماراته إلى العديد من الأنشطة التي كانت إلى حد قريب – محتكرة للقطاع العام، وفي هذا الإطار أصدر السيد رئيس

مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/١/١٧ القرار رقم (٧٨١) المتضمن تطبيق تجربة " الإدارة بالأهداف " لمدة سنتين في عدد من شركات الصناعات التحويلية العامة، وتشكيل لجنة برئاسة السيد وزير الصناعة للإشراف والمتابعة وحل المشاكل الناجمة عن تنفيذ هذا القرار.

ولا شك بأن تنفيذ مشاريع صناعية جديدة واستبدال آلات عدد من المنشآت القديمة وتحديثها يساهم في زيادة الإنتاج الصناعي بشكل عام، إلاّ أن التوسع في الاستثمار ما لم يترافق مع تحسين بيئة عمل القطاع العام وظروفه وإزالة المحددات والمعوقات التي تواجهه، فسوف يجعل المشاريع الجديدة تعود للإنتاج بظروف ومعاناة المنشآت القائمة حالياً نفسها، كما أن عدم تحسين بيئة عمل القطاع العام وظروفه في ظل المنافسة الشديدة حالياً مع القطاع الخاص من شأنه أن يهدد وجود هذا القطاع ومستقبله.

تعاني مؤسسات وشركات القطاع العام السوري من صعوبات جدية تتعلق بآليات العمل وبالإدارة وبتوفير الإمكانات المادية اللازمة للتحديث والتطوير، ونتيجة لهذه المعاناة تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني بشكل عام، مقابل توسع دور القطاع الخاص.

ولكي نتبين عمق هذا التراجع والحال الذي وصل إليه القطاع العام في نهاية التسعينيات، نعرض من خلال الجدول التالي التغير الهام في نسبة مساهمته في عدد من الأنشطة الاقتصادية :

الجدول رقم (١١)

المؤشر	١٩٧١ %	١٩٨٠ %	١٩٨٨ %	١٩٩٥ %	١٩٩٨ %	ملاحظات
مجمل تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)	٦٧%*	٦٣%	٦١%	٤٤%	٥٩%	
الاستيراد (المستوردات السورية)	٦٩,٥%	٧٤,٢ %	٧٣%	٣٤,٦%	٢٥,٣%	
الصادرات السورية	٧٤,٧ %	٩١,٧ %	٦٣%	٧١,٥%	٧١,٩%	
الصادرات السورية من دون النفط			٤٦%	٢٤%	٣٧,٣%	
				١٩٩٤	١٩٩٧	
الإنتاج الصناعي السوري الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)			٧٠%	٦٢,٧%	٦٢,٣%	
إنتاج الصناعات التحويلية السورية (بتكلفة عوامل الإنتاج)			-	٥١%	٤٣,٤%	
القيمة المضافة الصافية إلى الصناعات التحويلية السورية			٧٧%	٤٨%	٢٧%	

* هذه النسبة تعود لعام ١٩٧٠

ثانياً - الواقع الراهن لقطاع الصناعات التحويلية العام:

١- تظهر المعطيات الواردة – فيما سبق - أن الاقتصاد السوري (بقطاعيه العام والخاص) يمر – منذ بداية عقد التسعينيات – بمرحلة انتقالية هامة وذات تأثير عميق في مستقبل الصناعات التحويلية.

التي تُعدُّ أحد الفروع الأساسية في الاقتصاد السوري، كونها تؤدي دوراً هاماً في تأمين الاحتياجات السلعية سواء الضرورية منها للاستهلاك المحلي أم للتصدير، لذلك سوف يتم التركيز في الفقرات التالية على تحليل أهم المؤشرات الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية العام للوقوف على وضعه الراهن في نهاية الألفية الثانية، و تحديد مواطن ضعف الأداء التي تحدّ من مساهمته في الاقتصاد الوطني على أعتاب مرحلة جديدة تحمل في طيّاتها الكثير من التغيرات الإقليمية والدولية.

أ ـ رؤوس الأموال المستثمرة :

عرضنا فيما سبق التشجيع الذي لقيه القطاع الخاص من قبل الحكومة في إطار " التعددية الاقتصادية "، إذ فتح باب الاستثمار أمامه في العديد من الأنشطة الصناعية التي كانت حكراً على القطاع العام، ومع ذلك بقي للقطاع الصناعي العام دور أساسي في الاقتصاد السوري. وضمن هذا المفهوم تابعت الدولة تنفيذ مشاريع واستثمارات جديدة في قطاع الصناعات التحويلية تضمنت إقامة عدد من معامل الغزول القطنية والصوفية الجديدة واستبدال آلات وخطوط الإنتاج القديمة وتجديدها في بعض المنشآت الصناعية القائمة.

ويبين الجدول المرفق رقم (١٢) تطور المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي العام، خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) مايلي :

١-تراجع المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية العام في النصف الثاني من عقد التسعينيات، فبعد أن وصل هذا المجموع إلى (٣٩٤٧٩,٢) مليون ل.س، في عام ١٩٩٥ (أي بمعدل نمو قدره ٢١% عن عام ١٩٩٤)، تراجع في عام ١٩٩٦ إلى مبلغ (٣٨٥٣٠,٣) مليون ل.س (أي بمعدل نمو سلبي قدره -٢,٤%)، ووصل في عام ١٩٩٧ إلى مبلغ (٣٨٦٣٠,٢) مليون ل.س (أي بقي في مستواه نفسه في العام السابق دون أي نمو)، ولكنه عاد وسجل نمواً طفيفاً بمعدل قدره ٦% في عام ١٩٩٨ إذ وصل إلى مبلغ (٤١١١٧,٧) مليون ل.س.

٢-تراجعت نسبة رؤوس الأموال المستثمرة في قطاعات الصناعات التحويلية (العام) إلى إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي العام خلال السنوات (١٩٩٦-١٩٩٧-١٩٩٨) عما كانت عليه في عام ١٩٩٥، إذ سجلت هذه النسبة ٢٩% و٢٣,٥% و٣٠,٨% في هذه السنوات على التوالي، بعد أن كانت ٣١,٩ % في عام ١٩٩٥.

٣-إن صناعة الغزل والنسيج تحتل المرتبة الأولى في رؤوس الأموال المستثمرة (خلال هذه الفترة) ولكننا إذا جمعنا رؤوس الأموال المستثمرة في كل من المؤسسة العامة إلى الصناعات الغذائية والمؤسسة العامة لصناعة التبغ والمؤسسة العامة لصناعة السكر والشركة العامة للمطاحن، تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى تليها صناعة الغزل والنسيج، وتأتي في المرتبة الثالثة الصناعات الكيميائية وفي المرتبة الرابعة الصناعات الهندسية.

ب ـ قوة العمل (العمالة في الصناعات التحويلية)

يبين الجدول المرفق رقم (١٣) تطور عدد العاملين في الصناعات التحويلية، خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، ما يلي :

١-إن عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية (العام) في سورية تطور من (١٠٠٦٨٩) عامل في عام ١٩٩٠ إلى (١٠٤٣٩٩) عامل في عام ١٩٩٨، وهذا يعني أن هذا القطاع لم يُشغِّل سوى (٧١٠)عاملاً طوال عقد التسعينيات، في حين شَغَّل القطاع الخاص قرابة (٤٥) ألف عامل خلال الفترة نفسها (أي ١٢ ضعفاً).

٢-إن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعات التحويلية (العام) كان منخفضاً جداً ومتذبذباً (بين السالب والموجب). وتراوح بين (٣%) في عام ١٩٩٢ و(-٣,٧%) في عام ١٩٩٥ ومن المرجح أن أحد الأسباب هو عدم دخول مشاريع جديدة في الإنتاج مع وجود بعض التسرب إلى القطاع الخاص بسبب انخفاض الأجور في القطاع العام.

٣-تراجع وسطي معدل نمو العمالة في الصناعات التحويلية السورية (ق.عام وق.خاص) من (٤%) في عام ١٩٩١إلى (١%) في عام ١٩٩٨، وهذا المعدل منخفض جداً بالمقارنة مع معدل نمو عدد السكان في سورية، إذ تشير بيانات المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩إلى أن عدد سكان سورية زاد خلال هذه الفترة بنسبة تبلغ قرابة (٣٠%)، في حين عدد عمال الصناعات التحويلية زاد خلال الفترة نفسها أقل من (٢٠%).

ج- الإنتاج الإجمالي :

من تحليل بيانات الجدول المرفق رقم (٦) تطور الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧) نستنتج ما يلي :

١-بلغت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٩٤ (١٦٩٨٤٥) مليون ل.س، أي بنسبة (٧٥,٤%) من قيمة الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة،وبنسبة (١٩,٩%) من إجمالي قيمة الإنتاج الوطني (بتكلفة عوامل الإنتاج). وقد توزع هذا الإنتاج بين القطاعين العام والخاص بنسبة (٥١%) للأول و(٤٩%) للثاني. وقد احتلت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى في الصناعات التحويلية، إذ بلغت قيمة إنتاجها (٥٠٤٤١) مليون ل.س أي بنسبة (٢٩,٧ %) من مجموع إنتاج الصناعات التحويلية، تليها في المرتبة الثانية الصناعات الكيميائية وتكرير النفط بقيمة إنتاج بلغت (٣٦٠٢٤) مليون ل.س وبنسبة (٢١,٢%)، واحتلت المرتبة الثالثة صناعة الغزل والنسيج والجلود بقيمة إنتاج بلغت (٣٤٨٢١) مليون ل.س وبنسبة (٢٠,٥%) من مجموع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٤ بالأسعار الجارية.

٢-تضاعفت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٩٧ عنها في عام ١٩٩٤، إذ بلغت (٣٢٨٠١٩) مليون ل.س لكنها أصبحت تشكل ما نسبته (٦٦,١%) من قيمة الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعة (وذلك بسبب زيادة قيمة إنتاج الصناعات الاستخراجية خلال هذا العام) كما شكلت نسبة (٢٤,٩%) من إجمالي قيمة الإنتاج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج.وقد توزع هذا الإنتاج بين القطاعين العام والخاص بنسبة (٤٣,٤%) للأول و(٥٦,٦%) للثاني، مما يشير إلى زيادة دور القطاع الخاص في هذه الصناعة نتيجة سياسات الحكومة في التشجيع على الاستثمار في الصناعات الجديدة.

كما استمرت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ في احتلالها للمرتبة الأولى في إنتاج الصناعات التحويلية، إذ بلغت قيمة إنتاجها (٨٦٦٠٩) مليون ل.س أي بنسبة (٢٦,٤%) ، تليها في المرتبة الثانية الصناعات الكيميائية وتكرير النفط بقيمة إنتاج بلغت (٨٣٣٢٢) مليون ل.س وبنسبة (٢٥,٤%)، تليها في المرتبة الثالثة صناعة الغزل والنسيج والجلود بقيمة إنتاج بلغت (٦٠٨٠٥) مليون ل.س وبنسبة (١٨,٥%) من مجموع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية لعام ١٩٩٧ بالأسعار الجارية. وهذا يبين انخفاض نسبة مساهمة هذه الفروع (ما بين عامي ١٩٩٤و١٩٩٧) في تركيب إنتاج الصناعات التحويلية لصالح الفروع الأخرى.

٣-حقق القطاع الخاص (خلال هذه الفترة) زيادات أكبر في معدل نمو إنتاجه من الصناعات التحويلية تفوق المعدلات التي حققها القطاع العام، إذ بلغ معدل نمو إنتاج القطاع الخاص (٢٢,٥%) في عام ١٩٩٥ و(٥٠,٢%) في عام ١٩٩٦ و (٢١,٧%) في عام ١٩٩٧ في حين كانت معدلات نمو إنتاج القطاع العام (١٢,٦%) و(٢٧,٣%) و(١٤,٣%) في الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي.

د- صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية) :

من تحليل بيانات الجدول المرفق رقم (٧) تطور صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية) في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧) نستنتج ما يلي :

١-بلغ إجمالي القيمة المضافة إلى الصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) في عام ١٩٩٤ (٣٧٨٩٣) مليون ل.س أي بنسبة (٥٢%) من إجمالي القيمة المضافة المنتجة في قطاع الصناعة، وبنسبة (٨,٧%) من الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (وهو القيمة المضافة الصافية في الاقتصاد الوطني). وقد توزعت المساهمة في تركيب القيمة المضافة بين القطاعين العام والخاص بنسبة (٤٨%) للأول و(٥٢%) للثاني . واحتلت الصناعات الكيميائية وتكرير النفط المرتبة الأولى في تكوين القيمة المضافة، إذ ساهمت بمبلغ (٩٠٩٦) مليون ل.س وبنسبة (٢٤%)، تليها صناعة الغزل والنسيج التي ساهمت بمبلغ (٨٥٠٤) مليون ل.س وبنسبة (٢٢,٤%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ وساهمت بمبلغ (٦١٦٤) مليون ل.س وبنسبة (١٦,٣%).

ويلاحظ الاختلاف في نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تركيب الإنتاج (بنسبة ٥١% و٤٩%) على التوالي وفي تكوين القيمة المضافة (بنسبة ٤٨% و٥٢% على التوالي) خلال العام نفسه. إذ تنخفض نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاجه، ولأسباب أخرى سوف نأتي على ذكرها لاحقاً.

٢-أما في عام ١٩٩٧ فقد بلغ إجمالي القيمة المضافة إلى الصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) (٦٤٩٩٧) مليون ل.س أي أنه زاد بأكثر من ٧٠% على ما كان عليه في عام ١٩٩٤، وشكلت هذه القيمة (٣٤,٥%) من مجموع القيمة المضافة المنتجة في قطاع الصناعة، وبنسبة (٩,٩%) من الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (وهو القيمة

المضافة الصافية في الاقتصاد الوطني)، بعد أن كانت تساهم بنسبة (٨,٧%) من هذه القيمة في عام ١٩٩٤ وبالأسعار الجارية.

٣-عادت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ لتحتل المركز الأول في تكوين القيمة المضافة في عام ١٩٩٧ بمبلغ (١٦٠٣٨) مليون ل.س وبنسبة (٢٤,٧%). وبقيت صناعة الغزل والنسيج في المركز الثاني بمبلغ (١٥٤٧٤) مليون ل.س وبنسبة (٢٣,٨%)، في حين احتلت المركز الثالث صناعة المنتجات المعدنية بمبلغ (١٠٦٢٤) مليون ل.س وبنسبة (١٦,٣%)، تليها في المراكز الرابع صناعة المنتجات غير المعدنية، وتراجعت الصناعات الكيميائية وتكرير النفط إلى المركز الخامس.

٤-انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة الصافية إلى الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٧ إلى (٢٧%) بعد أن كانت نسبة مساهمته في عام ١٩٩٤ (٤٨%) في حين ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من (٥٢%) في عام ١٩٩٤ إلى (٧٣%) في عام ١٩٩٧.

ثالثاً: الميزان التجاري إلى الصناعات التحويلية :

من المفروض أن يساهم قطاع الصناعات التحويلية مساهمة كبيرة في عمليات التصدير لأنه القطاع الإنتاجي السلعي الأول في سورية، إلا أن الملاحظ أن صادرات هذا القطاع محدودة جداً ولا تشكل إلا جزءاً صغيراً من مستورداته وأن معظم صادراته تنصب على المواد الأولية أو الوسيطة التي تدخل كمستلزمات إنتاج لعمليات إنتاجية أخرى وعلى تصدير بعض المشتقات النفطية الفائضة عن الاستهلاك المحلي، فالمحالج تقوم بتصدير القطن المحلوج وبذور القطن، ومؤسسة التبغ والتنباك تصدر التبوغ الخامية، وفي المؤسسة العامة إلى الصناعات النسيجية ينحصر التصدير بشكل أساسي بالغزول القطنية، وفي المؤسسة العامة للسكر يتم تصدير الميلاس، وفي المؤسسة العامة إلى الصناعات الغذائية يجري تصدير اللنت الناتج عن عصر بذور القطن، في حين لا نجد هناك صادرات تذكر في كل من المؤسسة العامة إلى الصناعات الكيميائية والمؤسسة العامة إلى الصناعات الهندسية إلا إذا اعتبرنا " البيع الداخلي بالدولار " تصديراً، إذ يشكل هذا النوع من البيع قسطاً كبيراً من صادرات المؤسسات الصناعية العامة. ويمثل " البيع الداخلي بالدولار " إجراءً حكومياً تم اتباعه إبان الأزمة الاقتصادية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات من أجل توفير القطع الأجنبي اللازم لمستلزمات الإنتاج في عدد من المؤسسات الصناعية العامة، حيث يتم بيع المنتجات التي تحتكرها الدولة إلى المواطنين بالدولار (التلفزيونات والغزول القطنية.. الخ). وإذاكان البيع الداخلي بالدولار يحل جزءاً من مشكلة توفير القطع الأجنبي لبعض المؤسسات العامة إلاّ أنه لا يمكن اعتباره تصديراً لأنه لم يؤدِ الغرض الأساسي من التصدير وهو فرض المنتج نفسه في الأسواق الخارجية من خلال المنافسة بالجودة والسعر وليس من خلال الحصر والمنع والاحتكار. ومن العودة إلى الجدول المرفق رقم

(١٤) تطور صادرات الصناعات التحويلية ومستورداتها ونسبتها من إجمالي الصادرات والمستوردات السورية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٨) يتضح ما يلي :

أ. صادرات الصناعات التحويلية:

١-تراجعت قيمة الصادرات الصناعية التحويلية السورية خلال عقد التسعينيات بشكل تدريجي من (٢٥٦٧٤) مليون ل.س في العام ١٩٩٠ إلى (٧٦٩٥) مليون ل.س في عام ١٩٩٣، ثم طرأ تحسن ملموس على قيمة هذه الصادرات في العامين التاليين إذ بلغت (١٢٢٧٩) مليون ل.س في عام ١٩٩٤ و(١٢٩٣٧) مليون ل.س في عام ١٩٩٥، لتعود ثانية إلى التراجع التدريجي خلال الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى مبلغ (٨٦١٩,٦) مليون ل.س في عام ١٩٩٨.

٢-شهدت هذه الفترة تراجعاً واضحاً في نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات السورية من (٦٣%) في عام ١٩٨٩ إلى (٢٢%) في عام ١٩٩٣، ثم طرأ بعض التحسن على هذه النسبة خلال العامين التاليين (٣١% في عام ١٩٩٤ و٢٩% في عام ١٩٩٥) نتيجة زيادة قيمة الصادرات التحويلية المشار إليها آنفاً، ولكن هذه النسبة ما لبثت أن عادت إلى التراجع في السنوات الثلاث الأخيرة إلى أن استقرت على نسبة (٢٦,٥%) من إجمالي الصادرات السورية في عام ١٩٩٨. مع العلم بأن صادرات الصناعات التحويلية تتضمن المشتقات النفطية التي بلغت (على سبيل المثال) (٢٥٤) مليون ل.س في عام ١٩٩٣ و(٢١٦٢) مليون ل.س في عام ١٩٩٤ و(٣٠٨٧) مليون ل.س في عام ١٩٩٥، أي ما يعادل ربع قيمة صادرات الصناعات التحويلية، وهذا ما يؤكد ضعف هذه الصادرات وعدم قدرتها على الحفاظ على مستوياتها السابقة. ولا شك بأن إلغاء العمل باتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي (السابق) ساهم بشكل كبير في تراجع الصادرات الصناعية غير النفطية في وقت لم تستطع هذه الصناعات التكيف بسرعة مع هذه المستجدات وإيجاد أسواق جديدة لها تعويضاً عن هذه السوق، وذلك بسبب عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل لاحقاً.

٣-لقد اتسمت مساهمة القطاع الخاص في الصادرات التحويلية، خلال الفترة نفسها ، بالتراجع النسبي وعدم الاستقرار، فبعد أن كانت نسبة مساهمته (٦٨%) في عام ١٩٩٠، ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٤ إلى (٧٥%)، ثم عادت إلى التراجع في النصف الثاني من عقد التسعينيات إلى أن وصلت نسبة هذه المساهمة إلى (٦٠%) في عام ١٩٩٨،وقد تزداد هذه النسبة إذا استبعدنا قيمة الصادرات السورية من المشتقات النفطية (انظر الجدول المرفق رقم ١٥).

٤-أما القطاع العام فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الصادرات التحويلية وتضاعفت خلال عامين، إذ ارتفعت من (٣٢%) في عام ١٩٩٠ إلى (٦٣%) في عام ١٩٩٢، ثم عادت هذه المساهمة إلى التراجع التدريجي في الأعوام التالية. حيث وصلت إلى نسبة (٤٨%)

في عام ١٩٩٧ و (٤٠%) في عام ١٩٩٨، وقد تتراجع هذه النسبة إذا استبعدنا قيمة الصادرات السورية من المشتقات النفطية (انظر الجدول المرفق رقم ١٥).

ب. مستوردات الصناعات التحويلية :

١-شهدت الفترة ذاتها تزايداً كبيراً في قيمة المستوردات السورية من الصناعات التحويلية التي ارتفعت من (١٩٧١٣) مليون ل.س في عام ١٩٨٩ إلى (٥٥٣٧٨) مليون ل.س في عام ١٩٩٤ (عام الذروة). وقد حصلت هذه الزيادة نتيجة قيام المشاريع الجديدة المحدثة وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ باستيراد الآلات والتجهيزات ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج الأخرى، إضافة إلى استيراد الدولة أعداداً كبيرة من السيارات الحديثة، ولذلك فقد عادت هذه المستوردات إلى التراجع التدريجي في السنوات التالية بسبب الركود الاقتصادي وتناقص أعداد المشاريع الجديدة، إلى أن بلغت (٣٨٩٩٧) مليون ل.س في عام ١٩٩٨.

٢- شهدت هذه الفترة تذبذباً واضحاً في نسبة مستوردات الصناعات التحويلية إلى إجمالي المستوردات السورية، فقد ارتفعت هذه النسبة تدريجياً من (٨٤%) في عام ١٩٨٩ إلى (٩٣%) في عام ١٩٩٢، ثم عادت إلى التراجع التدريجي في الأعوام التالية إلى أن استقرت على نسبة (٨٩%) في كل من عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وهذا يوضح أن قطاع الصناعات التحويلية هو المستورد الأول في الاقتصاد السوري.

٣-تزايدت خلال هذه الفترة بشكل تدريجي نسبة مساهمة القطاع الخاص في المستوردات التحويلية السورية من (٤٧%) في عام ١٩٩٠ إلى (٧٤%) في عام ١٩٩٨، وفي الوقت نفسه تراجعت نسبة مستوردات القطاع العام من (٥٣%) في عام ١٩٩٠ إلى (٢٦%) في عام ١٩٩٨ (انظر الجدول المرفق رقم (١٥).

ج.الميزان التجاري إلى الصناعات التحويلية :

يتسم قطاع الصناعات التحويلية في سورية بخسارة ميزانه التجاري (أي نسبة صادراته إلى مستورداته)، إذ تراجعت هذه النسبة بدرجة مذهلة، فبعد أن كانت –نسبة التغطية – (١٠٨%) في عام ١٩٨٩ و(١١١%) في عام ١٩٩٠، تراجعت فيما بعد بشكل تدريجي حتى وصلت إلى (٢٢%) في عام ١٩٩٨. وتتوزع خسارة الميزان التجاري إلى الصناعات التحويلية بين القطاعين الخاص والعام بنسبة (٧٧%) للأول و(٢٣%) للثاني. (انظر الجدول المرفق رقم (١٥).

الخلاصة والاستنتاجات

من الدراسة التحليلية السابقة لواقع الصناعات التحويلية في سورية، يمكن تلخيص الوضع الراهن لهذه الصناعة على عتبة القرن الواحد والعشرين في النقاط التالية :

١-توسَّع دور القطاع الخاص خلال عقد التسعينيات في النشاط الاقتصادي السوري بشكل عام، وتزايدت مساهمته بشكل بارز في الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، (ويبدو ذلك واضحاً من خلال معطيات الجدول رقم (٩) الوارد في متن البحث) ولكن الصفة الغالبة

على المنشآت الصناعية لهذا القطاع هي طابعها الفردي أو الأسري وضعف رأسمالها وقلة عدد عمالها واعتمادها في الغالب على (تكنولوجيا) غير متطورة، وقد ورد ذلك تفصيلاً في متن البحث.

٢-وفي الوقت نفسه تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتناقصت مساهمته في الصناعات التحويلية على وجه الخصوص (كما يبدو ذلك جلياً من خلال معطيات الجدول رقم ١١ الوارد في متن البحث) وتعاني منشآت هذا القطاع من تضخم إداري وبطالة مقنعة وتدني مستوى الأداء في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية وضعف الرقابة الإنتاجية.

٣-تتسم الصناعات التحويلية السورية عامة بأنها قامت في إطار الإحلال محل الواردات وعملت في ظل ستار من الحماية الجمركية وفي مأمن من المنافسة دون أن تتمكن من تدعيم كيانها والارتفاع بجودة إنتاجها وتخفيض تكاليفها، وركنت إلى تحقيق الأرباح من خلال الاحتكار، فظلت إنتاجيتها ضعيفة بصورة عامة، وإنتاجها لا يرقى إلى المواصفات المطلوبة، و يُفرض على المستهلك في الداخل بفضل الحماية، ولا يصمد أمام المنافسة في الخارج بحكم تدني جودته وارتفاع تكلفته، ولن يصمد في المستقبل حتى في الداخل، في ظل الانفتاح التجاري. وتحصد هذه الصناعة الآن نتائج سلبياتها من قصور وترهل وخمول وأداء ضعيف.

٤-تسيطر الصناعات الاستهلاكية على بنية الصناعة السورية، والتي تقتصر غالباً على الحلقات الأخيرة من إنتاج السلعة، باستثناء صناعة الغزل والنسيج القائمة على القطن السوري وبعض الصناعات الغذائية القائمة على تصنيع المنتجات الزراعية المحلية وهذا يعني أن مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل قسماً كبيراً من التكلفة، وأن القيمة المضافة المتحققة داخل الاقتصاد السوري محدودة جداً، وهذا يدل على ضعف التشابك والترابطات الأمامية والخلفية داخل النسيج الصناعي السوري، كما يؤكد ضعف مستوى تماسك الصناعة السورية.

٥-إن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الصافي (القيمة المضافة الصافية) محدودة جداً، إذ لاتتجاوز هذه المساهمة نسبة(٩,٩%) في عام ١٩٩٧، في حين تصل هذه النسبة إلى (١٦,١%) في مصر و(١٨,٢%) في تونس(٣).

ومن جهة أخرى تطور الإنتاج الإجمالي إلى الصناعات التحويلية السورية (بالأسعار الجارية) بمعدلات بطيئة جداً في السنوات الأخيرة، إذ نما بمعدل لا يتجاوز ١٧% و٣٩% و١٨% في الأعوام ١٩٩٧،١٩٩٦،١٩٩٥ على التوالي، ولم تتجاوز نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الإنتاج الوطني لعام ١٩٩٧ (٢٤,٩%)، انظر الجدولين المرفقين رقم (٦) و (٧).

٦-تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة عن الطاقات النظرية (أو التعاقدية) للآلات، وكذلك عن الطاقات الإنتاجية (ضمن الإمكانات) المتاحة وفق الخطط السنوية للمنشآت الصناعية.

٧-تتسم الصناعات التحويلية السورية بخسارة ميزانها التجاري، إذ لم تُغطِ الصادرات السورية من مستورداتها أكثر من نسبة ٢٦% و١٨% و٢٢%و٢٧%و١٦%و٢٥%و٢٢%

خلال الأعوام ١٩٩٢, ١٩٩٣ , ١٩٩٤ , ١٩٩٥ , ١٩٩٦ , ١٩٩٧ , ١٩٩٨ على التوالي، في حين بلغت هذه التغطية في عامي ١٩٩٠و١٩٩١ نسبة ١١١%و٦٣% على التوالي.

٨- مازالت معدلات الاستثمار في القطاع الصناعي ضعيفة جداً ولا تساهم في خلق فرص عمل حقيقية ولا في تنشيط الاقتصاد الوطني، إلا بصورة محدودة، فعلى الرغم من الزيادة النسبية التي تحققت في عدد المشاريع الصناعية المنفذة للقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٩) والتي نمت بمعدل وسطي مركب بلغ (٢,٨٥%) وفي رؤوس الأموال المستثمرة بلغ معدل النمو الوسطي المركب (٢١,٣%)، فإن معدل النمو السنوي الوسطى المركب للعمالة خلال هذه الفترة لم يزد على (٣,٥%) انظر الجدول المرفق رقم (٤).وهذه النسب ضعيفة جداً قياساً بمعدل الزيادة السكانية في سورية والذي يبلغ (٣,٣%).

٩-بلغ حتى نهاية عام ١٩٩٩ مجموع المشاريع الصناعية والزراعية المنفذة فعلاً (التي حصلت على سجل صناعي نهائي)بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ (١٦٩) مشروعاً ومجموع المشاريع المنفذة جزئياً (التي حصلت على سجل صناعي جزئي) (٨٥) مشروعاً، وإن مجمل هذه المشاريع لا يشكل أكثر من نسبة (٣١,٥%) من مجموع المشاريع (الصناعية والزراعية) المشمّلة بالقانون المذكور منذ صدوره وحتى الآن(٦)، وهذا يدل على أن هذا القانون لم يعطِ أكله على الوجه الأكمل والمنتظر منه، وذلك لأسباب عديدة جرى تفصيلها في متن البحث.

وتؤكد هذه البيانات –إضافة إلى ما تم تفصيله سابقاً في متن البحث – أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية الحالية التي يمر بها الاقتصاد السوري وعمق تأثيرها في مستقبل الصناعات التحويلية السورية، إذ إنَّ الدلائل تشير إلى أن النسيج الصناعي السوري سوف يتعرض ولا شك إلى هزة عنيفة من جراء تحرير التجارة، سواء كان ذلك من خلال منطقة التجارة الحرة العربية أو من خلال منطقة التجارة الحرة التي ستترتب على قيام الشراكة السورية –الأوروبية، ومن المحتمل - بل وشبه المؤكد - أن قسماً كبيراً من الصناعة السورية سوف ينهار أمام منافسة السلع الأجنبية المماثلة.

القسم الثاني
الشراكة الأوروبية - المتوسطية ومتطلباتها

تقديم:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التغيرات على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية ، ولعله يمكن القول: إنَّ سمة الاندماج والتكتل الإقليمي والتكامل الاقتصادي باتت ومن أهم السمات التي تسعى دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقها. ولا يخفى أنه من أهم ومن أقوى الاتحادات أو التكتلات التي شهدها العالم، خلال هذه الفترة، هو مشروع أوربا الموحدة، والذي يسعى إلى إحداث اندماج سياسي واقتصادي وأمني للدول الأوروبية. ويعني هذا الاندماج –وهو الفريد من نوعه حتى الآن- أن تكون القارة الأوروبية،أو على الأقل معظم دولها، ذات قرار سياسي واقتصادي واحد وذات ثقل عالمي منفرد يصعب على الكثير من الدول منفردة مضاهاته.

ولم يكتف طموح مشروع أوروبا الموحدة بضم الدول الأوروبية فحسب، بل امتد ليشمل بعض الدول المتوسطية المجاورة في إطار (إعلان برشلونة) الذي صدر عن المؤتمر المنعقد في عاصمة البرتغال يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٩٥ بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة واثنتي عشرة دولة متوسطية، إضافة إلى وفد مستقل عن المفوضية الأوروبية. ولا يخفى أن معظم الدول المتوسطية المشار إليها هي دول عربية نامية، ومن ثم يصبح من الضروري دراسة ومناقشة ماهية فكرة التعاون المتوسطي وانعكاساته على قطاع الصناعات التحويلية في سورية.

١-بدايات الشراكة السورية – الأوروبية :

ترجع البداية الحقيقة لتقنين العلاقات الاقتصادية السورية – الأوروبية إلى اتفاق التعاون المبرم بين سورية والجماعة الأوروبية في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧. وقد جاء هذا الاتفاق ضمن سلسلة من الاتفاقيات التي عقدتها الجماعة الأوروبية آنذاك مع الأطراف المتوسطية في السبعينيات في إطار تفعيل السياسة المتوسطية " الشاملة " التي أقرتها القمة الأوروبية في باريس عام ١٩٧٢ بهدف تدعيم علاقاتها مع الدول المتوسطية.

وبمقتضى اتفاقية التعاون هذه حصلت سورية على ميزات تجارية تفضيلية من جانب واحد تتمثل في إلغاء الرسوم الجمركية الأوروبية المفروضة على الصادرات الصناعية السورية، والحصول على حصص محدودة للصادرات السورية من المنسوجات معفاة من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تحديد حصص لتصدير عدد من المنتجات الزراعية السورية في مواسم محددة إلى دول الجماعة الأوروبية، وذلك دون حاجة سورية لتقديم تنازلات مماثلة. فضلاً عن استفادة سورية من نظام التمويل الأوروبي المرافق لاتفاقيات التعاون من خلال أربعة (بروتوكولات) مالية يغطي كل منها خمس سنوات خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٩٧، والتي بمقتضاها حصلت سورية على مساعدات مالية بلغ إجمالها ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية في صورة منح و٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية في صورة قروض ميسرة، ونتيجة للاستفادة سورية من التفضيلات التجارية التي أتاحتها اتفاقية التعاون تغير هيكل التجارة الخارجية السورية ، فصارت دول

الاتحاد الأوروبي تمثل الشريك التجاري الأول لسورية (في عقد التسعينيات)، إذ تستورد منه قرابة ثلث إجمالي مستورداتها وتصدر له قرابة نصف إجمالي صادراته، بعد أن كانت دول أوروبا الشرقية (الاشتراكية) والاتحاد السوفيتي (السابق) تحظى بنسبة تصل إلى قرابة ٦٠% من إجمالي حجم التجارة الخارجية السورية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات.

٢-الميزان التجاري السوري مع دول الاتحاد الأوروبي:

توضح إحصاءات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لسورية، ويبين الجدول المرفق رقم (١٦) ما يلي :

أ- تستورد سورية من دول الاتحاد الأوروبي سنوياً قرابة ثلث إجمالي مستورداتها، بمتوسط قدره (٣٦,٨%)، وتصدر له سنوياً قرابة (٥٠%) من مجموع صادراتها، بمتوسط قدره (٥٤,٨%) خلال الفترة المذكورة.

ب- حققت سورية في عام ١٩٩٠ فائضاً كبيراً في ميزانها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي بلغ (٦٥%)، ولكن هذا الفائض ما لبث أن تراجع تدريجياً خلال السنوات التالية من (١٩٩١ إلى ١٩٩٦) إلى ٤٤% و٤٣% و١٧% و٢%و ٤٠%و ٤٢% على التوالي بسبب تزايد المستوردات السورية خلال هذه الفترة من الآلات والتجهيزات ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج للمشاريع الجديدة التي أحدثت وفق القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١. ثم عادت نسبة هذا الفائض إلى الارتفاع لتبلغ (٦٦%) في عام ١٩٩٧ نتيجة تراجع قيمة المستوردات السورية خلال العامين التاليين (١٩٩٧-١٩٩٨). ولكن نسبة هذا الفائض تراجعت أخيراً إلى (١٥%) في عام ١٩٩٨ بسبب تراجع قيمة الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي في ذلك العام نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام الذي يحتل المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات السورية.

ج- يهيمن النفط الخام على بنية الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ يشكل قرابة نسبة (٨٧% بالمتوسط)، ويشكل القطن المحبوب قرابة (٤%بالمتوسط)، أما نسبة (٥%) الباقية فتتشكل من تصدير الجلود المدبوغة والفوسفات والصوف الخام وبعض المصنوعات الحرفية (اليدوية).

د- أما بنية المستوردات السورية من الاتحاد الأوروبي فتتسم بهيمنة السلع والمواد المصنوعة التي تنطوي على قيمة مضافة عالية أو سلع نصف مصنوعة. وتشير إحصاءات التجارة الخارجية السورية المتعلقة بهذه الفترة إلى أنه تأتي في المرتبة الأولى من هذه المستوردات : الآلات والتجهيزات المعدات والمحركات وقطع التبديل الخاصة بها.

٣-السمات العامة لمشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية :

ينص مشروع اتفاقية الشراكة بعنوان " الانتقال الحر للسلع " على إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية أقصاها العام ٢٠١٠ م* إن هذا المشروع قد يشكل نقطة تحول في مسيرة الاقتصاد السوري بما ينطوي عليه من أوضاع جديدة ومتطلبات تفضي إلى تحولات هيكلية، سواء تلك

* وذلك طبقاً لأحكام اتفاقية الجات (مراكش ١٩٩٤) والاتفاقيات متعددة الأطراف التي تتضمنها هذه الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، والتي وقعت عليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

التي يستوجبها المشروع أو تلك التي يجب أن تحدث في سورية لمواجهة الوضع التنافسي الجديد على المستويين الاقتصادي الكلي والجزئي. وقد يكون من المفيد قبل الدخول في بحث متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية السورية لهذه الشراكة، أن نتعرف على السمات العامة للشراكة الأوروبية – المتوسطية :

أ- إن من أبرز السمات المميزة للمشروع، الذي جاء في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه منطقة المتوسط والتي تبلورت في إعلان برشلونة، هي تأكيده على (أن النمو المتسارع يستلزم اقتصاد سوق أكثر انفتاحاً وقدرة على التنافس ويعتمد على القطاع الخاص باعتباره العنصر الخلاق والفعال القادر على تأمين حاجات السكان –الذين يتزايد عددهم باضطراد –من فرص العمل والسلع والخدمات) (٧)**.

وعلى هذا فإن مشروع الاتفاقية يقضي بالضرورة الأخذ بنظام اقتصاد السوق القائم على المنافسة الشفافة كإطار عام لسياسة سورية الاقتصادية خلال فترة انتقالية تنتهي في مطلع العام ٢٠١٠م تكون سورية خلالها قد أعادت هيكلة اقتصادها في هذا المنحى بصورة تدريجية.

ب- إن تنفيذ الجانب الاقتصادي من إعلان برشلونة سوف يعني خلق سوق اقتصادية كبيرة يتم فيها تبادل السلع الصناعية في مختلف الاتجاهات شرقاً وغرباً، جنوبا وشمالاً محررة من جميع الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية. وطبيعي في هذه الحال أن حجم التبادل وسرعته سوف يتحددان وفق قوانين السوق من عرض وطلب، كما أن القدرة التنافسية لكل طرف من أطراف الشراكة ستشكل العامل الأساسي في تحديد حصته من السوق وحجم المنافع التي سيجنيها والمكاسب التي سيحققها.

ج. التفاوت الكبير في مستويات التطور والدخل، فالاتحاد الأوروبي يُعد حالياً وبحق أحد أهم أركان مثلث القوة والغنى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية –الاتحاد الأوروبي –اليابان) فدول الاتحاد الخمس عشرة تضم حالياً قرابة ٦% من سكان العالم ويبلغ نصيبهم قرابة ٢٨% من الدخل العالمي، في حين تضم الدول الأخرى الموقعة على إعلان برشلونة في جنوب المتوسط وشرقه قرابة ٣,٧ % من سكان العالم لا يتعدى نصيبهم ١,٦% من الدخل العالمي، أي أن متوسط دخل الفرد في شمال المتوسط يبلغ حالياً قرابة عشرة أضعاف متوسط دخل الفرد في دول الجنوب والشرق.

د. تدخل الدول الأوروبية الخمس عشرة في الشراكة رافعة لواء الاتحاد وفق نصوص معاهدة (مسترخت)، في حين أطراف الشراكة الأخرى من الدول العربية تعمل جاهدة لتوفير الحد الأدنى من تنسيق المواقف فيما بينها، مما يعطي للطرف الأوروبي موقعاً تفاوضياً أفضل ويجعل الطرف العربي ومنه سورية عاجزاً عن الاستفادة حتى من الميزة (النسبية) الطبيعية التي وفرتها له حقائق التاريخ والجغرافيا والتراث الثقافي والحضاري المشترك.

هـ. من السمات المميزة التي يمكن أن تحسب للشراكة المتوسطية وتساعد على تطويرها : التواصل الجغرافي والتاريخي بين أطرافها، فللوطن العربي وأوروبا علاقات قديمة ومتشعبة

** البيان الختامي لمؤتمر (برشلونة) الذي نشر في مجلة تحولات المتوسط-العدد الأول-كانون الثاني ١٩٩٦.

على الرغم من اختلاف الثقافات، وشهدت هذه العلاقات مراحل مختلفة من المدّ والجزر ومن تعارض الإرادات لدرجة التناقض والصدام في بعض الأحيان، ولعل القرب الجغرافي كان من أهم أسباب هذا التواصل التاريخي الدائم بين شعوب المتوسط في شماله وجنوبه، وهذه السمة المميزة تعطي للشراكة المتوسطية ميزة نسبية كبيرة مقارنة مثلاً بمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي الذي تفصل بين دولة آلاف الكيلو مترات.

وخلاصة القول : إنَّ جملة المفارقات والاختلافات تجعل من الحديث عن شراكة متوازنة في حوض المتوسط أمراً، لا ينسجم وحقائق القوة السائدة على طرفيه حالياً، إذ لا يؤدي تحرير التجارة بين طرفين أحدهما قوي والآخر ضعيف" أوتوماتيكياً" إلى تحقيق المكاسب التجارية والاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة لصالح الطرفين في الوقت ذاته.

فقد بينت التجربة التاريخية أن المكاسب تكون من نصيب الطرف القوي على حساب الطرف الضعيف، لذلك فلا بُدَّ من سياسة إرادية تدخلية، تتجاوز قوى السوق، من قبل الطرف القوي لدعم اقتصاد الطرف الضعيف بصورة مكثفة، بما في ذلك دفع تدفق الاستثمارات نحوه وتشجيعها، ولا مناص للطرف الضعيف في الوقت ذاته من تعبئة قواه الذاتية لتطوير مؤسساته ومنشآته وأنظمته وتطبيقها بحزم من خلال رؤية شاملة تنطوي على استراتيجية عمل متكاملة من حيث الأهداف والسياسات والمؤسسات والإجراءات.

إلا أن ما يُحسب لهذه الشراكة ويعزز من احتمالات تطورها واتساع نطاقها مستقبلاً حقائق التواصل التاريخي بين شعوب المتوسط ووقائع القرب الجغرافي بين طرفيه في الشمال والجنوب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قراءة متأنية للواقع العالمي الراهن توحي بأن عوامل الدفع لهذه الشراكة أكثر من عوامل الكبح، ويمكن القول: إنَّ هذه الشراكة هي ضرورة لأطرافها أكثر مما هي رغبة في ظل الوقائع والمتغيرات وموازين القوى الدولية الحالية وفي المستقبل المنظور (١١).

٤-التحديات القائمة والمهام العاجلة:

إن الاقتصاد السوري يواجه-وهو على عتبة القرن الواحد والعشرين-صعوبات داخلية لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية التي تُفرض عليه، ونظراً لأنَّ الترابط بين هذه الصعوبات والتحديات وثيق الصلة ومتبادل، فإن تجاوز الصعوبات الداخلية هو الخطوة الأولى والضرورية للنجاح في التكيف مع التحديات الخارجية.

و إن محاولة تبين الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا المجال يتطلب بداية تحديد أهم الصعوبات والمشكلات الداخلية التي تواجه الاقتصاد السوري بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص –إضافة إلى ما ورد ذكره في الصفحات السابقة – والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أ- النفط ثروة ناضبة :

يبلغ إنتاج النفط في سورية قرابة (٦٠٠) ألف برميل يومياً، وتقدر حاجة الاستهلاك المحلي بقرابة نصف هذه الكمية، ويتوزع القسم المتبقي بين التصدير وتسديد حصص شركات عقود

الخدمة، وقد سبقت الإشارة إلى أن النفط يُعد المصدر الرئيس لسدّ حاجة سورية من القطع الأجنبي وأنه يشكل نسبة تتراوح بين (٥٠و٦٠%) من إجمالي قيمة الصادرات.

إن النفط ثروة ناضبة كمصدر للموارد المالية من التصدير، وفي ضوء المعدلات الحالية للإنتاج وعدم اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة وجديدة فإن الاحتياطي المؤكد حالياً لن يكفي لأكثر من عشر سنوات، ولا بد من ثَمَّ من العمل في عدة مجالات لتفادي نتائج تراجع إنتاج النفط. ومن ناحية أخرى ينبغي ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع استخدام المصادر الأخرى من الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، وإنتاج المصابيح والأجهزة الكهربائية الموفرة في استهلاك الطاقة، والاستفادة المثلى من إنتاج النفط وعوائده لتطوير قطاع اقتصادي أو أكثر من قطاعات الاقتصاد الوطني ليحل محل النفط في تأمين الموارد اللازمة من القطع الأجنبي، ومن الممكن أن تشكل الصناعات التحويلية وقطاع الغزل والنسيج بالذات القطاع البديل فيما لو تم التخطيط لتطويره بالشكل المطلوب.

ب -النمو السكاني :

يُعدّ النمو السكاني الكبير وما يترتب عليه من آثار أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري، إذ يبلغ معدل النمو السكاني الحالي قرابة (٣,٣%) سنوياً – وهو من أعلى المعدلات في العالم – وهذا يعني أن عدد سكان سورية يزداد سنوياً بما يقارب نصف مليون نسمة، وليس من المحتمل أن تنخفض هذه النسبة على المدى المنظور، إذ لا توجد حتى الآن استراتيجية سكانية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ، في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، قادرة على تحقيق التوازن بين موارد البلاد وإمكاناتها من جهة وعدد سكانها حالياً ومستقبلاً من جهة أخرى.

إن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان سنوياً تتطلب :

أولاً : تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق معدل النمو السكاني من أجل زيادة دخل الفرد وتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثانياً : توفير مستلزمات الحياة للوافدين الجدد من مأكل ومسكن وملبس وتعليم وعمل، إضافة إلى الخدمات الأخرى.

ج -مشكلة البطالة :

يواجه الاقتصاد السوري، نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة، تحدياً كبيراً آخر وهو إيجاد فرص عمل لقرابة (٢٠٠) ألف وافد جديد إلى سوق العمل سنوياً وبدرجات مختلفة من التعليم والمهارات. وإذا أخذنا بالحد الأدنى وافترضنا أن متوسط التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل جديدة في القطاع الصناعي يبلغ مليون ل س، فسوف يكون مبلغ الاستثمارات الضرورية سنوياً لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحدود (٢٠٠) مليار ل.س على الأقل، أي ما يقارب (٣٢,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٨، وهذا مبلغ يعجز عن توفيره القطاع العام والقطاع الخاص معاً، وإذا أخذنا بالحسبان تراكم البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة وحملة الشهادة الثانوية منذ أكثر من عشر سنوات وحتى الآن بسبب وقف التعيين في دوائر الدولة والقطاع العام، إلا بحدود ضيقة جداً، أدركنا حجم مشكلة البطالة في سورية.

إن المشاريع الجديدة التي أقيمت في السنوات القليلة الماضية سواء من قبل القطاع الخاص أو العام لم تستوعب إلا جزءاً يسيراً من العاطلين عن العمل، وتزداد هذه المشكلة تعقيداً إذا ما تم التفكير بإعادة تأهيل القطاع العام ومعالجة مشكلة التضخم الإداري والبطالة المقنعة فيه وضرورة إيجاد فرص عمل بديلة للعمالة الزائدة فيه.

إن التصدي لهذه المشكلة يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها توفير المزيد من فرص العمل من خلال إعطاء الأولوية في الميزات وفي التنفيذ للمشاريع ذات الحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة، وتوفير الإمكانات والتسهيلات اللازمة لتشجيع العاطلين عن العمل - وخاصة من خريجي الجامعات والمعاهد والعمال الذين يمكن الاستغناء عنهم - لإقامة مشاريع خاصة بهم.

د - انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية القائمة :

سبقت الإشارة – في الصفحات السابقة – إلى انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعات التحويلية السورية وكذلك تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السورية في الأسواق الخارجية من حيث السعر والجودة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على القطاع العام وحسب بل تشمل عدداً غير قليل من منشآت القطاع الخاص، ويتطلب التصدي لهذه المشكلة حملة وطنية شاملة تتضافر فيها جهود القطاع العام والخاص من أجل تذليل الصعوبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، ويأتي في مقدمتها تحسين نوعية المنتجات وتوسيع تشكيلتها وتأمين الشروط اللازمة لتحقيق الجودة وخفض التكلفة.

٥) المسائل الأكثر إلحاحاً :

إن هذه التحديات الكبيرة تضع القيادة السياسية والإدارة الاقتصادية في سورية أمام العديد من المهام والاستحقاقات الكبيرة والعاجلة، وتتطلب وضع خطة للتنمية الشاملة تتضمن بالأساس برنامجاً لتعزيز وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ضمن أولويات محددة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، تهدف بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، وفي هذا الإطار يبدو أن المسائل الأكثر إلحاحاً هي :

أ-التأسيس التشريعي والتنظيمي والاقتصادي والإنتاجي لإقامة التوازن البنَّاء بين اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص من جهة، وبين دور الدولة الرائد وحضورها المكثف في إدارة الاقتصاد الوطني بنزاهة، وتنظيم التجارة وسياسات التسليف والاقتراض المصرفي، وتحديد أولويات الاستثمار وتطبيق سياسات وإجراءات نزيهة متلاحمة متسقة شفافة وثابتة يمكن التنبؤ بسلوكها من جهة أخرى. ويؤكد ذلك الأزمة العاصفة التي أحاقت بدول جنوب شرق أسيا في منتصف عام ١٩٩٧، إذ إنَّ دور الدولة كان حاسماً في النجاحات الاقتصادية التي كانت قد حققتها هذه الدول عبر مسيرتها التنموية التي بدأت منذ مطلع الستينيات، وكان دور الدولة حاسماً أيضاً في حدوث الأزمة عندما تراخت في إحكام الرقابة على سياسات التسليف والاقتراض المصرفي الداخلي والاقتراض من الخارج للمضاربة في سوق الأسهم والأوراق المالية.

ب-يترتب على ذلك أن الحديث عن الخصخصة وإلغاء القطاع العام وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في بلد كسورية لغو لا طائل له، وأن هذا القطاع مازال يستطيع أن

يؤدي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني في إطار نهج " التعددية الاقتصادية " ولكن ذلك مرهون، أولاً وأخيراً، بتحديد مجالات نشاطه وإعادة تأهيله وتطوير بيئته والأساليب والطرق والآليات التي يعمل بها، ومن ثَمَّ تطوير البناء المؤسسي لهذا القطاع بالشكل الذي يجعله قادراً على التكيف مع التغيرات والتحديات التي سبق الإشارة إليها، ويؤدي إلى تحسين أدائه وتعظيم مساهمته في الاقتصاد الوطني. إذ إنَّ كفاءة منشأة ما لا ترتبط بشكل ملكيتها – عامة كانت أم خاصة – وإنما تتحدد بحسن إدارتها وكفاءة تشغيلها. ولقد أرسى المرسوم رقم (٢٠) لعام ١٩٩٤ قاعدة جيدة في هذا المجال، والمطلوب هو تعميق هذا الاتجاه من خلال مايلي :

١ – إتباع أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة، وتطبيق أنظمة تدفق المعلومات داخل المنشأة (Mis) ومحاسبة التكاليف وإدارة المستودعات.

٢– الفصل الواضح بين مسؤوليات ومهام الوزارة والمؤسسة والمنشأة، بحيث تتولى الوزارة المسؤوليات المتعلقة بالاستراتيجية والسياسات، وتتولى المؤسسات العامة الفعاليات الداعمة مثل الاستشارات والتدريب والمعلومات التقنية والتسويقية وضبط الجودة، وتكون المنشأة مسؤولة عن إدارة المسائل المتعلقة بفعاليات الإنتاج.

٣ – إقامة تعاون إنتاجي بنَّاء بين القطاعين العام والخاص من خلال المشاريع المشتركة، ومن خلال شبكة من المقاولات الصناعية (الجزئية) التي تراعي التخصص في الإنتاج وتحقيق التكامل والتعاون بين القطاعين.

٤- اختيار القيادات الإدارية العليا في مؤسسات القطاع العام الصناعي ومنشآته من العناصر ذات التأهيل والخبرة والقدرة على المبادرة، ووضع البرامج الدورية لرفع كفاءاتها وقدراتها بما يؤهلها بشكل دائم للاضطلاع بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها في ضوء التحديات الداخلية والخارجية، ومحاسبتها على الأداء والإنجاز.

٦-متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية :

إن قطاع الصناعات التحويلية –وهو موضوع بحثنا – وبحكم نقاط ضعفه التي تم تحليلها في الصفحات السابقة، سوف يكون موضع التهديد الجدي بسبب الهزة العنيفة التي ستصيبه نتيجة لتحرير التجارة، ومن ثَمَّ فهناك فئتان من السياسات والإجراءات والتدابير التي يمكن اقتراحها في هذا المجال

الفئة الأولى : تتعلق بتطوير وبإعادة تأهيل المنشآت الصناعية القائمة.

الفئة الثانية : تتعلق بتطوير مناخ الاستثمار الصناعي وتحسينه في سورية.

أولاً: متطلبات تطوير وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية القائمة :

أ- وضع استراتيجية خاصة بتنمية وتطوير النسيج الصناعي السوري والارتقاء به إلى مستوى المنافسة، تندرج ضمن استراتيجية للتنمية الشاملة تعطى فيها الأولوية :

- إلى الصناعات التي تتوافر لها الميزات النسبية أو المقارنة وخاصة توافر المواد الأولية المحلية كالقطن والقمح والتبغ والمنتجات الزراعية، والعمالة المؤهلة.

- وإلى الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية وإن اعتمدت على مواد أولية مستوردة كصناعات المكونات الكهربائية والميكانيكية والقوالب وقطع الغيار. ولتلك التي تعزز تشابك النسيج الصناعي القائم.
- بالإضافة إلى تركيز خاص على صناعة المكونات الإلكترونية والبرمجة وتطبيقاتهما.

ب - وتحسباً للنمو العشوائي غير المتوازن، يجب أن تتضمن الاستراتيجية المقترحة تحديداً واضحاً لأولويات الاستثمار الصناعي في سورية على النحو التالي :

١- على صعيد القطاعات والتكنولوجية : يجب التخطيط للسير في عدد من الخطوط في آن واحد وعلى التوازي :

- خط الصناعات والتكنولوجية التقليدية التي تتوافر لسورية فيها الميزات النسبية و المقارنة، كصناعة الغزل والنسيج والألبسة والتريكو وصناعة التبغ والصناعات الغذائية. إذ يجب أن يتم تصنيع كامل الإنتاج السوري من القطن والتبغ والقمح القاسي، وتصديرهم سلعاً ومنتجات نهائية عالية الجودة تتضمن أكبر قدر من القيمة المضافة، كما يجب أن يُصنع الفائض من المنتجات الزراعية المحلية كالزيتون والفستق والخضار والفواكه وتصدر سلعاً مصنوعة بأعلى قيمة مضافة محلية ممكنة.
- وخط التكنولوجية العالية التي تتطلبها صناعة قطع الغيار الخاصة بصناعات الأدوات المنزلية الكهربائية والمكانيكية، وصناعة الغزل والنسيج.
- وكذلك خط التكنولوجية الرفيعة (الصناعات المستقبلية) القائمة على ثورة المعلومات والاتصالات، كصناعة المكونات الإلكترونية والبرمجة وتطبيقاتها، والتي يمكن أن يكون لسورية شأناً هاماً فيها إذا ما تابعنا وطوَّرنا مسيرة الرعاية الكريمة التي تحظى بها المعلوماتية في سورية حالياً من قبل الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية.

٢– على صعيد النشاط الصناعي (الموجه نحو الداخل أو نحو الخارج) : يجب السير في التوجهين جنباً إلى جنب مع الاقتراح بأن:

- تعطى الأولوية إلى الصناعات التصديرية، وذلك تعويضاً لاحتمالات شح النفط وضماناً لتوازن الميزان التجاري السوري، بل والسعي لتحقيق فائض فيه أيضاً.
- وفي الوقت نفسه يجب تشجيع وتدعيم الصناعات الموجهة نحو السوق الداخلية لكي تكون قادرة على تلبية أذواق ومتطلبات المستهلكين في الداخل،جودة وسعراً، ومنافسة السلع المستوردة.
- ويجب أن تتحدد في هذه الإستراتيجية التسهيلات والحوافر والميزات التي يمكن تقديمها لهذه الصناعات،وبخاصة التي تتميز منها بإمكاناتها وقدراتها التصديرية ومن ثَمَّ لابد من:

ج – رسم سياسة واضحة لتطوير الصناعات التصديرية وتشجيعها، تُعبأ لتنفيذها الجهود المكثفة والمركزة، لأن الصادرات الصناعية تشكل قارب النجاة الأساسي لاقتصادنا الوطني (أمام شبح نضوب النفط)، وقد تكون تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً جديراً بالدراسة والاسترشاد به في هذا الصدد، بعد أن حقق نجاحاً فائقاً لا ينازع، فقد انطوت هذه

التجربة على نظام للحوافز من شأنه أن يوجه الموارد المتاحة نحو الصناعات التصديرية، وأهم هذه الحوافز :

- معونات مالية مباشرة.
- السماح للمصدرين بالاحتفاظ بعوائد التصدير من القطع الأجنبي لتغطية مستورداتهم مع إعفاء كلي تقريباً من الرقابة والرسوم الخاصة بهذه الواردات.
- حرص النظام المصرفي على توفير الأموال اللازمة لإقامة وتشغيل المشاريع التصديرية وإقراضها بمعدلات فائدة تفضيلية وتقديم التسهيلات الائتمانية للمصدرين تبعاً لحجم الإنجاز في التصدير.
- إقرار نظام حماية إلى الصناعات التصديرية يتناسب عكساً مع قدرة المنشأة على المنافسة، فهي منخفضة في الصناعات القادرة على المنافسة الدولية، ومرتفعة مرحلياً في الصناعات التي تفتقر لذلك.

د - إجراء مسح ميداني شامل إلى الصناعات التحويلية القائمة (في القطاعين العام والخاص) يمكن من خلال معرفة الواقع الحالي لهذا القطاع وما يتوافر لديه من آلات وتقانات وعمالة وما تستهلكه من مواد أولية أو سلع وسيطة ومصادرها، ومن ثم معالجته في اتجاهي المشاكل العامة لهذه الصناعية أو تلك، والمشاكل الخاصة بكل منشأة على حده.كما يَسمحُ بتحديد دقيق للمنشأة التي ستزول أو تلك التي ستتهدد نتيجة لتحرير التجارة وتتطلب إعادة تأهيل.

ويجب أن يكون هذا المسح الصناعي الميداني الخطوة الأولى في تأسيس قاعدة معلومات صناعية وطنية شاملة عن النسيج الصناعي السوري، يجري تطويرها وتحديثها باستمرار.

هـ _ إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المعرضة للتهديد بحيث تُعاد هيكلتها لتصبح قادرة على الصمود والمنافسة، وهذا يستلزم بالضرورة أن نحذو حذو (البرتغال) عندما انتسبت إلى المجموعة الأوروبية، بإنشاء صندوق خاص تديره وزارة الصناعة، ويشتمل على شقين : أولهما لتمويل الاستثمارات، وثانيهما لتمويل النشاط التأهيلي وإعادة الهيكلة، وهذا ما تفعله (تونس) الآن بمعونة الاتحاد الأوروبي.

أما المنشآت الأخرى المهددة بالزوال لاعتمادها على المكونات المستوردة أو على مستلزمات الإنتاج من الخارج، أو تلك التي تستخدم أقل من عشرة عمال، فتحتاج إلى إيجاد الصيغ والأشكال الملائمة لتجميعها في اتحادت صناعية أو جمعيات تعاونية إنتاجية لكي تصبح ذات طابع مؤسسي مهما صغر حجمها، وإلى ترشيد نشاطها الإنتاجي بتقسيم العمل والأخذ بمبدأ التخصص فيما بينها، وتأمين مستلزمات إنتاجها وتطوير مهارات عناصرها بصورة جماعية مستعينة بمعاهد التدريب أو مراكز الخدمات الاستشارية المتخصصة. ويجب توفير المناطق الصناعية والتسهيلات والحوافز المناسبة والضرورية لتسهيل انتظام هذه المنشآت في مثل تلك التجمعات الصناعية، كما فعل عدد من الدول الأخرى.

و- تطوير البنية التحتية وخاصة إنشاء عدد من المناطق الصناعية الحديثة (في دمشق وحلب وحمص ودرعا واللاذقية أو طرطوس)، تشتمل على جميع المرافق وتتوافر فيها جميع الخدمات التحتية الضرورية من فرع مصرفي وماء وكهرباء وهاتف وصرف صحي

وتجهيزات إطفاء، بالإضافة إلى منطقة جمركية حرة بجوارها، وترتبط بشبكة الخطوط الحديدية والبرية. إذ لم تعد المناطق الصناعية الحديثة مجرد مكان تتجمع فيه الصناعات التحويلية بعيداً عن المناطق الحضرية والزراعية، وإنما مراكز جذب للاستثمار الصناعي الوطني والأجنبي.إضافة إلى آثارها الإيجابية الأخرى من تخفيف الازدحام وتجنب التلوث ووقف تدهور البيئة في المدن.ويمكن تنفيذ هذه المناطق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة.

ز- إيجاد مصرف متخصص للاستثمار يلبي احتياجات المستثمرين، أو تطوير المصرف الصناعي القائم حالياً من حيث رأسماله وكفاءاته الإدارية والفنية والسيولة التي يجب أن تتوافر لديه كي يكون قادراً على تمويل المشروعات الصناعية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية أو التي تحقق قيمة مضافة عالية، لإقامتها أو تنفيذ توسعاتها وتشغيلها وتمويل صادراتها، وذلك بالحجم المطلوب والإجراءات السريعة والميسرة، كما هو عليه الحال في جميع الدول المتقدمة أو الصناعية الجديدة .

ومن الجدير بالذكر أن الدولة تستطيع، من خلال سياسة ديناميكية للإقراض والتمويل، أن تؤدي دوراً حاسماً في تطوير عمل المنشآت الصناعية وتوجيه الاستثمار الصناعي، نحو الأولويات المحددة.

ثانياً: متطلبات تطوير مناخ الاستثمار الصناعي وتحسينه في سورية :

جاء في تقرير (لجنة التبادل التجاري) حول مشروع اتفاقية الشراكة السورية - الأوروبية ما يلي : (لقد أجمعت جميع الدراسات التطبيقية أو المقارنة أو المنطلقة من نماذج رياضية والتي بحثت في موضوع الآثار التي تترتب على دخول بلد نامٍ مع بلد متقدم في منطقة تجارة حرة، على أن الكسب المحتمل لبلد نام يرتبط أساساً بتدفق ضخم للاستثمارات الخارجية القادمة من الدولة أو الدول المتقدمة) وتأسيساً على ذلك يكون موضوع تدفق الاستثمارات هو المتغير الاستراتيجي الأهم الذي يسمح لبلد نام مثل سورية بتحقيق المكاسب المرجوة من هذه الشراكة.

وإذا كان الثمن الباهظ الذي ستدفعه سورية في هذه الشراكة مؤكداً، فإن الكسب المحتمل يرتبط أولاً وأخيراً بمدى تدفق الاستثمارات الصناعية عليها، ولذلك فإن هذا الموضوع يجب أن يكون المحور الأساسي في الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع الشراكة.

ومن الجدير بالذكر - في هذا المجال – أن الفائض التجاري الذي تحققه الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك تقوم طبقاً لاتفاقية (النافتا) بإعادة ضخه كاستثمارات في المكسيك باعتباره بلد العجز، وأن التوازن بين تدفق السلع وتدفق الاستثمارات يمثل أحد الأهداف التي نصت عليها اتفاقية (النافتا)، وهذا أيضاً ما تفعله اليابان في منطقتها مع جاراتها من دول شرق وجنوب شرقي آسيا. مع العلم بأن ميزاننا التجاري مع الاتحاد الأوروبي يصبح عاجزاً جداً إذا استبعدنا النفط من صادراتنا إلى دول الاتحاد، إذ لا تغطي صادراتنا الصناعية أكثر من (٦%) من وارداتنا الصناعية منه، وهذا يتطلب من الاتحاد الأوروبي أن يقوم بعمل إرادي منهجي للترويج وتشجيع الاستثمار الصناعي في سورية بعدد من الوسائل والإجراءات أهمها :

١– إنشاء بنك استثمار مشترك أو شركات قابضة سورية –أوروبية مشتركة (متخصصة) مهمتها التعرف على فرص الاستثمار الصناعي في سورية ودراسة جدواها والترويج لها

واجتذاب المستثمرين السوريين والعرب والأوروبيين لإقامة المشروعات والمساهمة بجزء من رأسمالها.

٢-رصد اعتمادات ومنح قروض بشروط تفضيلية (فوائد معتدلة أو شروط دفع ميسرة) من بنك الاستثمار الأوروبي لتشجيع المنتجين الأوروبيين والسورين على الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة وإعادة توطين بعض الصناعات والتكنولوجيات المتقدمة في سورية.

٣- منح سورية قروضاً بفوائد معتدلة وشروط دفع ميسرة، بل وأن يكون جزء منها هبة ليستخدم في تمويل إقامة منشآت صناعية بديلة لتلك التي ستزول نتيجة الهزة العنيفة التي سيحدثها قيام منطقة التجارة الحرة، آخذين بالاعتبار أنه قرابة (١٠٠) ألف عامل يمكن أن يتعرضوا للبطالة بسبب ذلك، وأن متوسط التكلفة الاستثمارية لخلق فرصة عمل جديدة في القطاع الصناعي تقدر بقرابة (٢٠) ألف دولار.

هذا باختصار ما يمكن أن يُطلب من الاتحاد الأوروبي الطرف الأقوى والأقدر والأكثر تقدماً في هذه الشراكة، فما هو بالمقابل المطلوب من سورية لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار والذي يشكل القاعدة الأساسية لتنمية اقتصادها الوطني بقطاعاته جميعها، وعلى رأسها الصناعات التحويلية ؟

ولقد أتضح لنا بجلاء (مما سبق بيانه في متن البحث) أن قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ لم يستطع تعبئة الاستثمارات الوطنية أو اجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية بالحجم المطلوب، على الرغم من الميزات والإعفاءات الضريبية التي منحها، هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة في سورية وموقعها الجغرافي.

وهذا ما يؤكد أن الاستثمار ليس مجرد عملية توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح فقط، بل هو عبارة عن مشروع اقتصادي وتنموي ... يحتاج إلى مناخ ملائم، والمناخ الملائم للاستثمار لا يعني مجرد قانون محدد يصدر متضمناً مجموعة من الميزات والحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين، وإنما يعتمد بصورة أساسية على جملة من الشروط والمقومات الاقتصادية الكلية التي تخلق بيئة مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية أولاً والعربية ثانياً والأجنبية ثالثاً، ذلك لأن النجاح في اجتذاب الاستثمارات الوطنية بما في ذلك استثمارات المقيمين السوريين في الخارج من شأنه أن يشجع الاستثمارات العربية والأجنبية على القدوم إلى سورية في وقت تستعر فيه المنافسة لاجتذاب الاستثمارات من جهة، وتتضاءل فيه معدلات الاستثمار الوطني من جهة أخرى، ومن الجدير بالذكر أن توفير المناخ الاستثماري الملائم يُغني الدولة عن الحاجة لمنح الحوافز والإعفاءات الضريبية الكثيرة للمستثمرين ويؤدي إلى زيادة موارد خزينة الدولة.

لذا فإن توفير المناخ الاستثماري المواتي في سورية يتطلب تحقيق جملة من الشروط والمقومات الاقتصادية أهمها :

١-توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للاستثمار من كهرباء وماء واتصالات وصرف صحي وتجهيزات إطفاء وغيرها بإجراءات ميسرة وسريعة.

٢-تطوير النظام المصرفي السوري تطويراً جذرياً، وتحديث آلية عمل المصارف باستخدام التقانات المتطورة والنظم الإدارية الحديثة لكي تستطيع القيام بدورها في تفعيل الأنشطة الاقتصادية وخلق مناخ ملائم للاستثمار.

٣-إنشاء مصرف برأسمال مشترك بين المصارف السورية والقطاع الخاص السوري وأحد المصارف العربية أو الأوروبية يتخصص في العمليات المصرفية الخارجية ويدار بأحدث أساليب الإدارة المصرفية.

٤-إيجاد سوق (متطورة) للأوراق المالية –يقتصر التعامل فيها في المرحلة الأولى على رأس المال الوطني والمشترك – لكي تكون عاملاً مشجعاً على قيام الشركات المساهمة التي تُعد عماد الاقتصادات المعاصرة، كما تشكل أداة رئيسة في تعبئة الاستثمارات الفردية وتنميتها. إذ إنَّ هذا النوع من الشركات يمسك دفاتر وسجلات نظامية تبين التكاليف والأرباح الحقيقية وما يترتب على ذلك من تسعير سليم للمنتجات ومن ضرائب ورسوم ترفد الخزينة العامة للدولة، كما أنها تقوم بتوزيع الدخل على شريحة أكبر من المواطنين وتشجع على الادخار وإعادة التوظيف والتشغيل لرأس المال.

٥-تعديل أنظمة القطع وتوحيد الأسعار المتعددة لصرف العملات الأجنبية وإلغاء المرسوم التشريعي رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦.

٦-صياغة سياسة ضريبية من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيله بقطاعاته جميعها، وتشجيع الادخار المحلي، ومن ثَمَّ تعظيم الاستثمارات المحلية وبناء هيكل إنتاجي وخدمي متماسك وقاعدة تكنولوجية متينة، وذلك من منظور شمولي طويل الأجل لا من منظور جزئي وآني. وبهذا المعنى يجب أن تتوخى السياسة الضريبية زيادة وتعاظم المطارح الضريبية وزيادة موارد الخزينة نتيجة لتطور القطاع الإنتاجي والخدمي، هذا إضافة إلى تطوير الأداء الضريبي وإيجاد السبل الكفيلة بذلك من جهة وترشيد الإنفاق العام من جهة ثانية.

٧-تطوير القدرات الإدارية والفنية وتعظيم المهارة والمعرفة التقنية على المستوى الإداري والتنظيمي والتقني أو ما يمكن تسميته بـ (الاستثمار التكنولوجي) لأن التكنولوجيا كامنة في الأفراد قبل الآلات، وهذا يستلزم :

أ-تطوير مناهج كليات الاقتصاد والهندسة الميكانيكية والكهربائية، تطويراً جذرياً لكي تسهم بشكل جدي في إيجاد فئة من المديرين (من مهندسين واقتصاديين وإداريين وماليين).

ب-إيلاء المعهد العالي للإدارة عناية مكثفة من حيث تصميم برامجه ودوراته وحسن اختيار جهازه الإداري والتعليمي وطلابه.

ج-تطوير المعاهد الفنية المتخصصة، وبخاصة معاهد صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومعاهد السكرتارية والمعاهد التجارية المتوسطة، تطويراً جذرياً من حيث جدية البرامج والتدريس وتوزيع الدراسة فيها مناصفة بين العملي والنظري، لكي تساهم في إعداد الفنيين والإداريين والسكرتارية على أفضل وجه ممكن.

٨-تحديث القوانين والتشريعات المعنية بالاستثمار بما فيها التشريعات الضريبية وقانون التجارة السوري رقم(١٤٩) لعام ١٩٤٩ وأنظمة القطع والتجارة الخارجية وقوانين الإيجار والعمل والعلاقات الزراعية وغيرها، وتبسيط شروط الترخيص للمنشآت

الصناعية ومتطلبات الحصول على خدمات البنية التحتية، بحيث تكون واضحة يضمها " دليل استثماري " موحد، أحسن تبويبه وفهرسته ليسهل فهمه والرجوع إليه، بحيث تنحسر لأبعد حد ممكن الاعتبارات والتصرفات الذاتية.

٩-إعادة تنظيم إجراءات الترخيص والتعديل والحصول على الخدمات الضرورية في اتجاه التبسيط والوضوح، وتطبيق ما يسمى بـ (النافذة الواحدة) التي أخذت بها دول عديدة ومنها تونس، بحيث ينتفي التبعثر المكاني القائم حالياً، وتكتمل تلك الإجراءات في موقع إداري واحد يضم مكاتب لجميع الجهات الرسمية ومؤسسات الخدمات (كالماء والكهرباء والاتصالات) مخولة بالبت في كل ما يعرض عليها.

١٠- تعديل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ باتجاه تطوير " مكتب الاستثمار " الحالي إلى " هيئة عامة لترويج الاستثمار " تتولى هذا الموضوع من جوانبه كلها، بحيث تقوم بتوفير المعلومات والإحصاءات الضرورية للمستثمر، كما تقوم باكتشاف فرص الاستثمار والإعلان عنها وإعداد دراسات الجدوى المبدئية لها.

١١- توفير الإطار القانوني وتشجيع الاستثمار من خلال عقد اتفاقات لحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي، وإيجاد المؤيدات التشريعية الحازمة لتدعيم هذا المناخ بحيث يشيع جواً من الثقة والطمأنينة لدى الجميع، والضرب بقسوة، عبر إجراءات قضائية سريعة وعادلة وتنفيذ فوري للأحكام القضائية، على كل عمليات النصب والاحتيال سواء كان ضحيتها الدولة أو المواطن أو المستثمر الأجنبي.

١٢- توجيه المستثمرين لإيلاء عناية خاصة بمرحلة ما قبل الاستثمار والتي تنطوي على دراسة الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى الاقتصادية التفصيلية لما لهذه المرحلة من آثار هامة على مستقبل المشروع، إذ إنَّ هذه الدراسات يجب أن تقوم بها وحدات مهنية أو مكاتب استشارية تقوم على التخصص وتراكم المعرفة والخبرة.

١٣- لقد أكدت تجربة السنوات الماضية على ضرورة إيجاد مراكز متطورة للمعلومات التجارية والصناعية والتكنولوجية والخدمات الهندسية والاستشارات الاقتصادية، وعلى ضرورة تطوير أجهزة الإحصاء والمعلومات في سورية وتحسين كفاءتها.

الخاتمة

يمكن القول: إنَّ إعلان برشلونة وما نتج عنه أو سينتج عنه من اتفاقيات شراكة، هو الصيغة التعاقدية الأولى المعبرة عن شراكة إرادية بين بعض الدول المتوسطية وبين الاتحاد الأوروبي، إذ إنَّ العلاقات السائدة بين دول الجنوب النامية (ومنها سورية) وبين دول الشمال المتقدمة صناعياً كانت وما زالت بعيدة كل البعد عن منطق الشراكة، فهي محكومة بالخلل الكبير في موازين القوى السائد بين طرفيها.

وهنا يجب أن نتساءل، ما البديل إذن عن هذه الاتفاقية أمام سورية ؟ آخذين بالاعتبار أن اتفاق التعاون الحالي مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يستمر طويلاً لعدد من الأسباب أهمها :

١-إنه ذو طبيعة أحادية، وهذا يخالف أحكام اتفاقيات الجات (GATT).

٢-إن سورية بوضعها الحالي لن تستطيع الإفادة منه مستقبلاً أكثر مما فعلت في الماضي.

٣-إن العالم يتجه نحو عولمة الاقتصاد والإنتاج، بكل ما يعنيه ذلك من توجه الأسواق نحو المزيد من الانفتاح والمنافسة وازدياد ضغوط القوى العظمى على الساحة الدولية.

وهذا يتطلب أن لا يكون المسار الاقتصادي في سورية استمراراً للماضي بأي حال من الأحوال إذ إنَّ المردود الإيجابي للشراكة من الناحية الاقتصادية يتناسب طرداً مع قدرة سورية على تكييف اقتصادياتها مع مجمل الظروف الجديدة الناشئة عن التغيرات الإقليمية والدولية القائمة من حولنا، ولا بد من ثَمَّ من تبني برنامج متكامل للتحديث والإصلاحات الهيكلية لتيسير إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي تتوافر لسورية فيها ميزات نسبية و مقارنة خاصة قطاع الصناعات التحويلية، وذلك لإيجاد ما يقارب (٢٠٠) ألف فرصة عمل إضافية سنوياً بسبب الزيادة السكانية المرتفعة، وتطوير صناعاتنا التصديرية إلى أعلى حد ممكن تعويضاً عن النفط الآيل إلى النضوب، وتوفير مناخ استثماري ملائم، وذلك ضماناً لمستقبلها الاقتصادي من جهة وتمشياً مع مقتضيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي وقعتها سورية من جهة أخرى.

وإذا كان الأمر كذلك، أفليس من الأنسب أن ترتبط سورية باتفاق الشراكة ؟ مع كل ما يعنيه من تكاليف أولية تحقيقاً للميزات والمكاسب اللاحقة التي ستترتب على اتفاقية تفتح أمامها أكبر سوق في العالم وتضمن لها دعم الاتحاد الأوروبي المالي والفني لبرنامجها الإصلاحي، متوخية في الوقت ذاته خفض التكاليف والأعباء الانتقالية وتعظيم المكاسب والميزات ما أمكن. فعلى الرغم من الآثار السلبية التي قد تنتج عن الشراكة المتوسطية أو غيرها من الاتفاقيات المشابهة نرى أن الخيار الأفضل لسورية هو القبول بمنطق الاندماج في الاقتصاد العربي عن طريق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وفي الاقتصاد العالمي عن طريق اتفاق الشراكة السورية – الأوروبية، فموازين القوى السائدة بين الشمال والجنوب تجعل من المواجهة خياراً غير عملي، وللانعزال أخطاره ومخاطره، لذلك يبقى التكيف الواعي المخطط أقل الخيارات تكاليفاً.

وهذا يقتضي أن تقوم سورية بصياغة استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والإدارية والتشريعية والتقنية، وتقوم على :

١- رؤية مستقبلية واضحة و تحليل معمق وتقييم نقدي موضوعي للسياسات الاقتصادية التي اتبعت في المرحلة السابقة.

٢- تحديد أولويات سورية الاقتصادية والسياسية ودورها في المنطقة.

٣- تحديد معالم النظام الاقتصادي الذي تريده سورية لنفسها.

وذلك في ضوء :

١-موارد سورية الطبيعية والبشرية وإمكاناتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي.

٢-واقع انضمام سورية إلى منطقة التجارة الحرة العربية.

٣-متطلبات تحقيق حد أدنى من التكافؤ للانضمام للشراكة الأوروبية المتوسطية.

و لابد أن تتسم هذه الاستراتيجية بوضوح الأهداف وتلاحمها وشفافية ونزاهة واتساق الإجراءات والسبل المحققة لهذه الأهداف، لكي تخلق أرضية ملائمة لتنمية اقتصادية شاملة و مستدامة.

إذ إنَّ هذا التحديد المطلوب سيوفر الإطار النظري الذي سيهتدي به صانعو القرار من جهة، ويوفر للمنتجين والمستثمرين رؤية واضحة تتيح لهم إمكانية التنبؤ السليم بالظروف التي سوف تسود في المستقبل من جهة أخرى، مما يسهم في خلق مناخ استثماري سليم يجتذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية طويلة الأجل.

وختاماً :

إن المعطيات الخارجية التي تتغير بسرعة هائلة من حولنا ضَيَّقت قائمة الخيارات أمامنا وفرضت علينا ضرورة التحرك السريع في ظل وضوح فكري ومؤسساتي، فإذا لم نأخذ زمام المبادرة ونُعدّ برنامجنا الوطني للإصلاح الشامل بأنفسنا، فسوف يُعدُّ هذا البرنامج لنا في الخارج من قبل مانحي القروض والمساعدات لسورية، وعندها ستختلط أولويات سورية الاقتصادية مع أولويات الجهات المانحة ...

فهل نُسرِّع الخطى ونُحسن شروطنا لكي تكون لنا الغلبة قبل فوات الأوان ؟

الجدول رقم (١)

الاستثمارات الفعلية في القطاعات الاقتصادية وفق الخطط الخمسية المتعاقبة

(بالأسعار الجارية) خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠-١٩٩٥

الوحدة : مليون ل.س

القطاعات	الزراعة		الصناعة		النقل والمواصلات		الخدمات		مجموع الإنفاق
الخطط الخمسية	الإنفاق	%	الإنفاق	%	الإنفاق	%	الإنفاق	%	
الأولى١٩٦٠-١٩٦٥	٦٠١	١٩	٧٠٧	٢٢,٥	٤٥٤	١٤,٥	١٣٧٨	٤٣,٩	٣١٤٠
الثانية ١٩٦٦-١٩٧٠	٥٥٤	١٤,٢	١١٠٤	٢٨,٢	٨١٩	٢١	١٤٣٣	٣٦,٦	٣٩١٠
الثالثة ١٩٧١-١٩٧٥	١٦٥٧	١٣	٤٩٥٥	٣٨,٩	١٨٧٨	١٤,٧	٤٢٥٣	٣٣,٤	١٢٧٤٣
الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠	٢٩٣٤	٥,٨	٢٠١٤٧	٣٩,٩	٦٧٠٦	١٣,٣	٢٠٧٦٦	٤١	٥٠٥٥٣
الخامسة١٩٨١-١٩٨٥	٨٠٠١	٩,٣	٢٠٦٠٢	٢٣,٨	١١١٤٢	١٢,٩	٤٦٧٢٢	٥٤	٨٦٤٦٧
السادسة ١٩٨٦-٩٩٠	٢٦١٧٥	١٨,٧	٤٧٥٧٦	١٩,٧	١١٤٧٨	٨,٢	٧٤٧٤٩	٥٣,٤	١٣٩٩٧٨
السابعة ١٩٩١-١٩٩٥	٥١٢٤٨	٢٢,٧	٩١٠٢٣	٤٠,٣	٢٧٢٥٠	١٢	٥٥٦٢١٠	٢٥	٢٢٥١٤٢

المصدر : اليونيدو – السياسات والاستراتيجيات للقطاع الصناعي - عن هيئة تخطيط الدولة.

الجدول رقم (٢) تطور تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠و١٩٩٨

(بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة)

البيان السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		إجمالي تكوين رأس المال الثابت		ملاحظات
	مليون ل.س	%	مليون ل.س	%	مليون ل.س	%	
١٩٧٠	٢٠٦٢٣	%٦٧	٩٩٣١	%٣٣	٣٠٥٥٤	١٠٠	
١٩٨٠	٨٤٦٤٨	%٦٣	٥٠٠٤٢	%٣٧	١٣٤٦٩٠	١٠٠	
١٩٩٠	٣٩٣٨٩	%٤٣	٥٣٠٤٥	%٥٧	٩٢٤٣٤	١٠٠	
١٩٩١	٤٠٦٦٦	%٤٢	٥٥١٧٠	%٥٨	٩٥٨٣٦	١٠٠	
١٩٩٢	٤١٤٢٨	%٣٣	٨٥٦١١	%٦٧	١٢٧٠٣٩	١٠٠	
١٩٩٣	٤٥٦٢٣	%٣٥	٨٣٢٣٣	%٦٥	١٢٨٨٥٦	١٠٠	
١٩٩٤	٦٥٩٢٩	%٤٢	٨٩٦٠١	%٥٨	١٥٥٥٣٠	١٠٠	
١٩٩٥	٦٨٠٨٤	%٤٤	٨٧٤٢٠	%٥٦	١٥٥٥٠٤	١٠٠	
١٩٩٦	٧٣٩١٤	%٤٨	٨١١٣١	%٥٢	١٥٥٠٤٥	١٠٠	
١٩٩٧	٨٥٤١٣	%٥٨	٦١٨٤٣	%٤٢	١٤٧٢٥٦	١٠٠	
١٩٩٨	٨٩٢٣٤	%٥٩	٦٢٩٠٦	%٤١	١٥٢١٤٠	١٠٠	

المصدر : جدول رقم ٦/٣٧ من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ وحسبت النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨

(بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة)

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س	وسطي معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة		ملاحظات
			مليون ل.س	معدل النمو %	
١٩٧٠	١٤٣١٠٦	-	١٣٦٦٠	-	
١٩٧٥	٢٥٩٩٧١	١٦,٣٣	٢٢٢٠٧	١٢,٥	
١٩٨٠	٣٧٢٩٩٢	٨,٦٩	٢٥٦٠٨	٣	
١٩٨٥	٤١٩٥٣٦	٢,٥٠	٣٣٦٣٩	٦,٣	
١٩٨٩	٣٧٢٣٨٧	-٢,٨٠	٥٠٥١٦	١٢,٥	
١٩٩٠	٣٨٩٤٦٩	٤,٥٩	٥٠٠٣٥	-١	
١٩٩١	٤٢٠٢٤٢	٧,٩٠	٥٣٣٩٢	٦,٧	
١٩٩٢	٤٧٦٨٥٠	١٣,٤٧	٥٩٩٥٢	١٢,٣	
١٩٩٣	٥٠١٥٤٦	٥,١٣	٦٦٦٢٤	١١,١٣	
١٩٩٤	٥٣٩٩٢٩	٧,٦٥	٦٩٤٥٥	٤,٢٥	
١٩٩٥	٥٧٠٩٧٥	٥,٧٥	٧٨٨٦٤	١٣,٥٥	
١٩٩٦	٦١٢٨٩٦	٧,٣٤	٩٦٢٦٩	٢٢,٠٧	
١٩٩٧	٦٢٨١٤٨	٢,٤٩	١١١٤٤٨	١٥,٧٧	
١٩٩٨	٦٧٧١٧٣	٧,٨٠	١١٤٢١٢	٢,٤٨	

المصدر :الجدول رقم ٩ / ١٦ من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ وحسبت النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (٤) المجموع التراكمي لعدد المنشآت الصناعية المنفذة للقطاع الخاص ورؤوس أموالها وعدد عمالها (حسب الأنشطة الصناعية)

خلال الفترة ١٩٩٠ ـ١٩٩٩

رأس المال مليون ل.س

النشاط	البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	معـدل النمـو %
الصناعات الغذائية	منشآت صناعية	٤٦٩٠	٤٨٩٣	٥١٦٠	٥٣٥٧	٥٥١٩	٥٦٨٧	٥٨٥٨	٦٠٠٧	٦١٨٥	٦٣١٧	
	رأس المال	١٥٣٩	٢١١٣	٢٩٠٢	٩٧٢٦	١٠٩٠٦	١٢٢٣٥	١٤٢٦٠	١٧٤٩٨	١٨١٨٢	١٩٤١٨	
	عدد العمال	٢٠٣٨٩	٢١٦٤٩	٢٢٩٥٢	٢٤٠٦٧	٢٥٠٩٠	٢٥٧٧٩	٢٦٩٥٧	٢٧٨٣٢	٢٨٦٤٢	٢٩٣٠٩	
الصناعات الكيميائية	منشآت صناعية	٣٥٤٩	٤٠١٤	٤٤٠٨	٤٦٥٠	٤٨١١	٤٩٨٤	٥١٥١	٥٣٣٧	٥٥٠٩	٥٦٨٦	
	رأس المال	٢٣٦٠	٢٩٩٢	٣٥٧٦	٤٩٤٠	٥٧٧١	٦٤١٦	٧٢٣٣	٩٤٢٩	١٠٠٩٥	١١٠١٧	
	عدد العمال	١٨١٦٤	١٩٦٢٥	٢١٢١٦	٢٢٣٩٧	٢٣١٥٥	٢٣٧٢٣	٢٤٥٣٠	٢٥٨٢٢	٢٦٥٥٧	٢٧٣٤٨	
الصناعات الهندسية	منشآت صناعية	١٤٠٩٢	١٤٤٦٦	١٤٧٢٦	١٤٩٤١	١٥٠٨٨	١٥١٧٤	١٥٣٢٤	١٥٤٥٩	١٥٥٩٩	١٥٦٩٠	
	رأس المال	٢٣٣٣	٢٨١٣	٣٣١٥	٤٢٣٥	٥٠٥٣	٥٤٢٩	٨٩٥٦	٩٣٣٥	٩٧١٤	١٠١٠١	
	عدد العمال	٥١٥٥٩	٥٣١٠٣	٥٤٦١٧	٥٦٠٨٧	٥٧٠٥٤	٥٧٥٢٩	٥٨٧٧٢	٥٩٥٤٤	٦٠٣٣٠	٦٠٨٦٣	
الصناعات النسيجية	منشآت صناعية	١٠٣٠٧	١١١٦٢	١٢٣٠٥	١٣٠٥٩	١٣٤١٣	١٣٥٩٤	١٣٨٨١	١٤٠٧٦	١٤٣٧٧	١٤٦٣٥	
	رأس المال	٢١٠٢	٢٥٨٨	٣٣٣٩	٤١٣٨	٤٦٨٤	٥٠٨٤	٥٦٠٢	٦٠٧٤	٦٤٢٧	٦٧٦٦	

	عدد العمال	٣٨٣٧١	٤٢٠٠٨	٤٥٧٣٩	٤٩٠٢٨	٥٠٨٠٠	٥١٨٩١	٥٢٩٣٧	٥٣٧٩٥	٥٤٧١٦	٥٥٦٧٠	
المجموع العام	منشآت صناعية	٣٢٦٣٨	٣٤٥٣٥	٣٦٥٩٩	٣٨٠٠٧	٣٨٨٣١	٣٩٤٣٩	٤٠٢١٤	٤٠٨٧٩	٤١٦٧٠	٤٢٣٢٨	٢,٨٥
	رأس المال	٨٣٣٤	١٠٥٠٦	١٣١٣٢	٢٣٠٣٩	٢٦٤١٤	٢٩١٦٤	٣٦٠٥١	٤٢٣٣٦	٤٤٤١٨	٤٧٣٠٢	٢١,٣
	عدد العمال	١٢٨٤٨٣	١٣٦٣٨٥	١٤٤٥٢٤	١٥١٥٧٩	١٥٦٠٩٩	١٥٨٩٢٢	١٦٣١٩٦	١٦٦٩٩٣	١٧٠٢٤٥	١٧٣١٩٠	٣,٥

المصدر وزارة الصناعة السورية :مديرية القطاع الصناعي الخاص بتاريخ ٢٩ /١/ ٢٠٠٠ ملاحظة : هذه المنشآت لا تشمل الحرفية (اليدوية)

الجدول رقم (٥)

المشاريع الاستثمارية المشملة بالقانون رقم ١٠العام ١٩٩١منذ صدوره ولغاية ١٩٩٩/١٢/٣١

المبالغ بآلاف الليرات السورية

المشاريع حسب النشاط الاقتصادي	عدد المشاريع	إجمالي التكاليف الاستثمارية	منها بالقطع الأجنبي	عدد فرص العمل
الصناعات الغذائية	٢٦٥	٦٨٨٦٩٠٦٤	٤١٥٩٥٠١٦	١٨٩٩٥
الصناعات النسيجية	١١٠	٣٦٩٨٩٣٢٠	٢٨٨٠٩٣٠٣	١٦٣١١
الصناعات الكيميائية	١٥١	٣٧٧٢٥٩٦٠	٣٠٣٨٣٨٢٠	٨٢٠١
الصناعات الهندسية	٢١٠	١٥٤٩٣٣٨٥٥	١٢٩٤٤٨٥٤٣	٢١١٨٤
صناعات أخرى	١٠	٦٧٩٧٨٥	٣٤٥٣٣٤	٤٢٠
مجموع الصناعات التحويلية	٧٤٦	٢٩٩١٩٧٩٨٤	٢٣٠٥٨٢٠١٦	٦٥١١١
الكهرباء والطاقة	٢	١٧٣٥٤٣٢	١٦٣٣٨٨٧	١٩٦
المناجم والمحاجر واستخراج الخامات	١	٥٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	٧٠
مجموع القطاع الصناعي	٧٤٩	٣٠٠٩٨٣٤١٦	٢٣٢٢٥٨٩٠٣	٦٥٣٧٧
النقل البري وتأخير السيارات	٨٠١	٣٩٢٥٧٦٣٢	٣٢٢١٧٨٢٤	٣٠٥٩١
النقل البحري	٢	١١٩٧٠١٨	١١٧٨٧٩٣	٢٥٧
مجموع قطاع النقل	٨٠٣	٤٠٤٥٤٦٥٠	٣٣٣٩٦٦١٧	٣٠٨٤٨
الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان	٥١	١٠١٣١٠٧٤	٦٠٦٢٠٠٠	٣١٥٤
الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية	٥	٤٠٦٦٦١	٣٣٧٢٧٨	٣٢٤
مجموع القطاع الزراعي	٥٦	١٠٥٣٧٧٣٥	٦٣٩٩٢٧٨	٣٤٧٨
قطاعات وأنشطة أخرى	٥	٧٥٠٧٨٧	٥٧١٨١٩	٢٦٤
المجموع العام	١٦١٣	٣٥٢٧٢٥٨٢٤	٢٧٢٦٢٦٦٢٤	٩٩٩٦٧

المصدر مكتب الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء –تقرير تتبع التنفيذ رقم ٣٢/١/٢١ تاريخ ١٣

الجدول رقم (٦) تطور الإنتاج الإجمالي في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)

القيمة : مليون ل.س

النشاط الصناعي	١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧							
	القطاع العام	القطـــاع الخاص	المجموع	القطـــاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطـــاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطـــاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطـــاع الخاص	المجموع
١-صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٣٠٣١	١٧٤١٠	٥٠٤٤١	٢٣٣٦٨	٦١٦٥٧	٣٨٢٨٩	٤١٢٦٧	٣٧١٩٨	٧٨٤٦٥	٤٠٠٨١	٤٦٥٢٨	٨٦٦٠٩
٢-صناعة الغزل والنسيج والجلود	١٠٢٩٢	٢٤٥٢٩	٣٤٨٢١	٢٩٩٢٣	٤١٦٤٥	١١٧٢٢	١٢٧٠٤	٣٩٣٩٢	٥٢٠٩٦	١٤٦٨٦	٤٦١١٩	٦٠٨٠٥
٣-صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٤٠٤	٨٠٥٩	٨٤٦٣	٨٧١٤	٩١٩٤	٤٨٠	٤٦٥	١٢٢٠٤	١٢٦٦٩	٤٠٩	١٤٦٥٤	١٥٠٦٣
٤-صناعة الورق ومنتجاته والطباعة	٢١٢	٢٥٧٨	٢٧٩٠	٣٦٤٣	٣٩١٣	٢٧٠	٢٤٣	٣٣٨٤	٣٦٢٧	٢٠٠	٣٧٢٥	٣٩٢٥
٥- الصناعات الكيميائية ومنجاتها وتكرير النفط	٢٩١٨٩	٦٨٣٥	٣٦٠٢٤	٨١٨٩	٣٨٧٧٢	٣٠٥٨٣	٥١٤٤٢	١١٧١٥	٦٣١٥٧	٦٨٦٦٩	١٤٦٥٣	٨٣٣٢٢
٦-صناعة المنتجات غير المعدنية	٦٦٠١	٧٠٨٢	١٣٦٨٣	٨٣٦٢	١٧١٨٦	٨٨٢٤	٨٨٥٨	١٩٦١٧	٢٨٤٧٥	٩١٠٨	٢٣١٦٣	٣٢٢٧١
٧-الصناعات المعدنية الأساسية	١٨١٠	٩٦٩	٢٧٧٩	١٧١٠	٣٤٥٧	١٧٤٧	٢٥٤٩	٣٠٢٩	٥٥٧٨	٢٨٤٣	٣٧٨٩	٦٦٣٢
٨- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٥٣٧٣	١٤٥٠١	١٩٨٧٤	١٦٥٥٧	٢٢٥٥١	٥٩٩٤	٧٠٦٤	٢٤٧٦٢	٣١٨٢٦	٦٣٥٥	٣١٤٦٩	٣٧٨٢٤
٩- صناعات متنوعة أخرى	-	٩٧٠	٩٧٠	١١٠٥	١١٠٥	-	-	١٢٦٩	١٢٦٩	-	١٥٦٨	١٥٦٨
مجموع الصناعات التحويلية :	٨٦٩١٢	٨٢٩٣٣	١٦٩٨٤٥	١٠١٥٧١	١٩٩٤٨٠	٩٧٩٠٩	١٢٤٥٩٢	١٥٢٥٧٠	٢٧٧١٦٢	١٤٢٣٥١	١٨٥٦٦٨	٣٢٨٠١٩
نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص	%٥١	%٤٩	%١٠٠	%٥١	%١٠٠	%٤٩	%٤٥	%٥٥	%١٠٠	٤٣,٤%	%٥٦,٦	%١٠٠
مجموع الصناعات الاستخراجية	٣٩٠٩٠	١١١٣	٤٠٢٠٣	١٢٩٩	٤٤٧٦٤	٤٣٤٦٥	١٠١٠٣٨	١٤٥٤	١٠٢٤٩٢	١٣٨٥٥٣	١٥٩٩	١٤٠١٥٢
مجموع صناعات الماء والكهرباء	١٥٣٥٠	-	١٥٣٥٠	-	٢٢٢٨٠	٢٢٢٨٠	٢٥٧٢٣	-	٢٥٧٢٣	٢٨٠٣٧	-	٢٨٠٣٧
مجموع القطاع الصناعي	١٤١٣٥٢	٨٤٠٦٤	٢٢٥٣٩٨	١٠٢٨٧٠	٢٦٦٥٢٤	١٦٣٦٥٤	٢٥١٣٥٣	١٥٤٠٢٤	٤٠٥٣٧٧	٣٠٨٩٤١	١٨٧٢٦٧	٤٩٦٢٠٨

نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في مجموع القطاع الصناعي			٧٥,٤ %			٧٤,٨ %			٦٨,٣٧ %			%٦٦,١
إجمالي الإنتاج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج			٨٥٤٢٩٧			٩٧٥٨٥٤			١١٩٦١١٤			١٣١٤٨٩٩
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الإنتاج الوطني			١٩,٩ %			٢٠,٤ %			%٢٣,٢			%٢٤,٩

المصدر: - الجداول (٥/١٣ و ٥/١٤ و٥/١٥ من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩.
- إجمالي الإنتاج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) جدول رقم ٦/٢٢ صفحة (٥٢٦و٥٢٧).

الجدول رقم (٧) تطور صافي الناتج المحلي (القيمة المضافة الصافية)في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)

القيمة : مليون ل.س

النشاط الصناعي	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١-صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٢٠٥	١٩٨٩	٦١٩٤	٥٣١٣	٢٩٣٨	٨٢٥٥	٦٦٤٣	٨٦٩٠	١٥٣٣٣	٥٢٣٦	١٠٨٠٢	١٦٠٣٨
٢-صناعة الغزل والنسيج والجلود	٢٥٧١	٥٩٣٣	٨٥٠٤	٣٠٨٠	٧١٩٧	١٠٢٧٧	٢٨٩٤	١٠٠٩٨	١٢٩٩٢	٣٦٠٩	١١٨٦٥	١٥٤٧٤
٣-صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	١٠٠	٢٣٢٤	٢٤٢٤	٩٠	٢٤٩٨	٢٥٨٨	١٠٨	٣٠٥٣	٣١٦١	٩٨	٣٦٧٧	٣٧٧٥
٤-صناعة الورق ومنتجاته والطباعة	٥٨	٣٩٣	٤٥١	٤٩	٥٤٩	٥٩٨	٣٦	٧٢٤	٧٦٠	٤٠	٧٩٩	٨٣٩
٥- الصناعات الكيميائية ومنجاتها وتكرير النفط	٧٥٧٥	١٥٢١	٩٠٩٦	٧٩٦١	١٧٥٨	٩٧١٩	٩٠٤٦	٢٧٠٧	١١٧٥٣	٣٣٦٧	٣٤٢٠	٦٧٨٧
٦-صناعة المنتجات غير المعدنية	١٦٦٧	٢٩٧٥	٤٦٤٢	٣٢١١	٣٥٢٨	٦٧٣٩	٣٠٢١	٥٦٠٤	٨٦٢٥	٣٠٢٦	٦٦٣٢	٩٦٥٨
٧-الصناعات المعدنية الأساسية	٢٣٦	٢٢٣	٤٥٩	٢٠٢	٣٩١	٥٩٣	٢٨٧	٦٤٣	٩٣٠	٦١٠	٨١٠	١٤٢٠
٨- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	١٨٤٨	٤١٤٠	٥٩٨٨	١٥٤٣	٤٧٠٠	٦٢٤٣	١٨٨٨	٦٩١٣	٨٨٠١	١٨١٦	٨٨٠٨	١٠٦٢٤
٩- صناعات متنوعة أخرى	-	١٣٥	١٣٥	-	١٥٢	١٥٢	-	٣٠٨	٣٠٨	-	٣٨٢	٣٨٢
مجموع الصناعات التحويلية :	١٨٢٦٠	١٩٦٣٣	٣٧٨٩٣	٢١٤٥٣	٢٣٧١١	٤٥١٦٤	٢٣٩٢٣	٣٨٧٤٠	٦٢٦٦٣	١٧٨٠٢	٤٧١٩٥	٦٤٩٩٧
نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص	٤٨%	٥٢%	١٠٠ %	٤٧,٥ %	٥٢,٥%	١٠٠ %	٣٨%	٦٢%	١٠٠ %	٢٧%	٧٣%	١٠٠ %
مجموعة الصناعات الاستخراجية	٣٠٨٨٨	٦٤١	٣١٥٢٩	٣٥٤٥٠	٧٤٧	٣٦١٩٧	٨٥١٤٥	٨٣٩	٨٥٩٨٤	١١٨٠٤٤	٩٢٣	١١٨٩٦٧
مجموع صناعات الماء والكهرباء	٣٠١٠	-	٣٠١٠	٣٣٠٣	-	٣٣٠٣	٤٤٤٩	-	٤٤٤٩	٥٠٨٧	-	٥٠٨٧

مجموع القطاع الصناعي	٥٢١٥٨	٢٠٢٧٤	٧٢٤٣٢	٦٠٢٠٦	٢٤٤٥٨	٨٤٦٦٤	١١٣٥١٧	٣٩٥٧٩	١٥٣٠٩٦	١٤٠٩٣٣	٤٨١١٨	١٨٩٠٥١
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في مجموع القطاع الصناعي			%٥٢			%٥٣			%٤١			٣٤,٥ %
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج			٤٣٥٣٨١			٤٨٩٦٢٧			٦١٣١٨٧			٦٥٩٠٩١
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الصافي			%٨,٧			%٩,٢			١٠,٢ %			%٩,٩

المصدر: - الجداول (٥/١٣ و ٥/١٤ و ٥/١٥) من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ الصفحات (١٨٥-١٨٦-١٨٧).

- الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) جدول رقم ١٦/٣٦ صفحة (٥٤١-٥٤٢). - حسبت النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (٨) تطور مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية السورية ونسبتها من المجموع العام

خلال الفترة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٨

القيمة بملايين الليرات السورية

السنوات	الصادرات			المستوردات		
	المجموع العام	صادرات القطاع الخاص	نسبتها من المجموع العام %	المجموع العام	مستوردات القطاع الخاص	نسبتها من المجموع العام %
١٩٧١	٧٨٩	٢٠٠	% ٢٥,٣	١٧٠١	٥١٨	% ٣٠,٥
١٩٨٠	٧٢٧٣	٦٠٣	% ٨,٣	١٦١٦٥	٤١٧٢	% ٢٥,٨
١٩٩٢	٣٤٧٢٠	٧٣٦٩	% ٢١,٢	٣٩١٧٨	٢٤٥٤١	% ٦٢,٦
١٩٩٣	٣٥٣١٨	٨٨٤٠	% ٢٥	٤٦٤٦٩	٢٨٧٥٢	% ٦١,٩
١٩٩٤	٣٩٨١٨	١٣٦٨١	% ٣٤,٤	٦١٣٧٤	٣٨٣٠٠	% ٦٢,٤
١٩٩٥	٤٤٥٦٢	١٢٦٨٧	%٢٨,٥	٥٢٨٥٦	٣٤٥٤٤	% ٦٥,٤
١٩٩٦	٤٤٨٨٧	١٠١٧٠	%٢٢,٧	٦٠٣٨٥	٣٧٠٣١	% ٦١,٣

١٩٩٧	٤٣٩٥٣	٩٢٠٧	% ٢٠,٩	٤٥٢١١	٣١٣٧٠	% ٦٩,٤
١٩٩٨	٣٢٤٤٣	٩١١٥	% ٢٨,١	٤٣٧٢٥	٣٢٦٨٤	% ٧٤,٧

المصدر : - إحصاءات التجارة الخارجية السورية -المكتب المركزي للإحصاء (جداول متعددة).
- حسبت النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (١٢) تطور المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي بملايين الليرات السورية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨

النشاط الصناعي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	ملاحظات
م.ع.إلى الصناعات الغذائية	١٦٦٧,٩	٢١٣٧,١	٢٩٨٦,٥	٤٢٦١,٣	٣٠١٢,٨	-استخرجت بيانات هذا الجدول من المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ (جدول رقم ٥/١٦ ص١٨٨)
م.ع. إلى الصناعات النسيجية	٥٠٤٥,١	٥٤٦٦,٦	٦٤٩٥,٢	٩٥٢١,٢	٩٧١٦,٠	
م.ع.إلى الصناعات الكيميائية	٦٥٤٩,٦	٦٦٣٢,٧	٦٧٧٩,٢	٦٩٤٦,٤	٧٥٩٠,٧	
م.ع.إلى الصناعات الهندسية	٣٧٩٨,٤	٣٩١٣,٢	٤١٧٤,١	٤٤١٨,٧	٤٨٨٣,١	
م.ع.لصناعة السكر	١٧٤٣,٦	١١٧,٠	٧١١,١	٢٨٧٣,٢	٢٩٤٤,٤	
م.ع.لصناعة الإسمنت	٢٧٠٤,٦	٥٦٤٠,٤	٦١١٤,٤	٣٨٣٠,٥	٣٢٣٥,١	
م.ع.لصناعة التبغ	٢٠٥٨,٤	١٨٨٥,٨	٢١٨١,٣	١٢٨٦,١	١٩٦١,٥	
شركة مصفاة حمص	٣٦٦٢,٠	٦٠٤٣,٠	٢٦٩,٠	٧١٥,٠	١٠٤١,٩	
شركة مصفاة بانياس	٢٤٩٨,٠	٢٣٥١,٠	٢١٦٢,٠	٧٧٢,٠	١٠٨٩,٠-	
الشركة العامة للمطاحن	١١٤١,٩	٣٠٠٤,٩	٣٨٣٦,٩	١٢٥٣,٥	٤٩١١,٦	
الشركة العامة للمخابز	١٢٤١,٣	١٥٦٣,٤	١٩٥٩,٥	٢١٥٠,١	٢١٥٠,١	
لجنة المخابز الاحتياطية	١١٤,٣	١٣٠,٢	٢٤٦,٤	٢١٤,٣	٨٢,٤	
شركة الفرات لصنع الجرارات	٣٥٨,٠	٥٩٤,٦	٦١٥,٥	٣٨٧,٩	٦٧٧,١	
مجموع الصناعات التحويلية	٣٢٥٨٣	٣٩٤٧٩,٢	٣٨٥٣٠,٧	٣٨٦٣٠,٢	٤١١١٧,٧	
نسبة النمو السنوية	-	%٢١	%٢,٤-	%٠	٦ %	
مجموع الصناعات الاستخراجية	٤٠٠١٦,٦	٤١٤٤٣,٢	٤٩٥٧٢	٥٣١٦٩	٦٨٨١٤,٢	
مجموع الطاقة الكهربائية	٤٤٨٧٧	٤٢٧٦٥	٤٤٧٧٧	٧٢٢١٢	٢٣٥٠٢,٩	
المجموع العام	١١٧٤٧٦,٦	١٢٣٦٨٧,٤	١٣٢٨٧٩,٣	١٦٤٠١١,٢	١٣٣٤٣٤,٨	
نسبة الصناعات التحويلية من مجموع القطاع الصناعي العام	%٢٧,٧	%٣١,٩	%٢٩	%٢٣,٥	% ٣٠,٨	

الجدول رقم (١٣)
تطور عدد العاملين في الصناعات التحويلية في كل من القطاعين العام والخاص
خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

السنوات	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩
البيان	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
العاملون في قطاع الصناعات التحويلية العام	١٠٠٦٨٩	٤٤	١٠٢٧٨٤	٤٣	١٠٥٨٦٦	٤٢	١٠٣٣٢٦	٤١	١٠٣٩٠٤	٤٠	١٠٠٢١٣	٣٩	١٠٢٠٦٦	٣٨	١٠٤٢٢٤	٣٨	١٠٤٣٩٩	٣٨	غير متوفر
العاملون في قطاع الصناعات التحويلية الخاص	١٢٨٤٨٣	٥٦	١٣٦٣٨٥	٥٧	١٤٤٥٢٤	٥٨	١٥١٥٧٩	٥٩	١٥٦٠٩٩	٦٠	١٥٨٩٢٢	٦١	١٦٣١٩٦	٦٢	١٦٦٩٩٣	٦٢	١٧٠٢٤٥	٦٢	١٧٣١٩٠
المجموع	٢٢٩١٧٢	١٠٠	٢٣٩١٦٩	١٠٠	٢٥٠٣٩٠	١٠٠	٢٥٤٩٠٥	١٠٠	٢٦٠٠٠٣	١٠٠	٢٥٩١٣٥	١٠٠	٢٦٥٢٦٢	١٠٠	٢٧١٢١٧	١٠٠	٢٧٤٦٤٤	١٠٠	
نسبة النمو السنوية في القطاع العام			٢		٣		-٢,٤		-		- ٣,٧		١,٨		٢,١			-	
نسبة النمو السنوية في القطاع الخاص			٦		٦		٥		٣		١,٨		٣,٧		٢,٣			٢	١,٧ %
وسطي نسبة النمو في القطاعين معا			٤		٤,٧		٢		٢		-		٢,٤		٢,٢			١	

المصدر :

١- عدد عمال القطاع العام من الجدول رقم ٥/١٠ من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة.

٢- عدد عمال القطاع الخاص : وزارة الصناعة –مديرية القطاع الصناعي الخاص (انظر الجدول رقم (٤).

٣- حسبت النسب من قبل الباحث.

الجدول رقم (١٤) تطور صادرات ومستوردات الصناعات التحويلية ونسبتها من إجمالي الصادرات والمستوردات السورية خلال الأعوام من ١٩٨٩إلى ١٩٩٨

السنة	المستوردات السورية		الصادرات السورية			مجموع العجز أو الفائض		عجز أو فائض الصناعات التحويلية	
	إجمالي المستوردات مليون ل.س	منها مستوردات الصناعات التحويلية	إجمالي الصادرات مليون ل.س	منها صادرات الصناعات التحويلية		المجموع مليون ل.س	نسبة التغطية %	مليون ل.س	نسبة التغطية %
		مليون ل.س	نسبتها %		نسبتها %				
١٩٨٩ ١٩٩٠	٢٣٥٤٤ ٢٦٩٣٦	١٩٧١٣ ٢٣١٥٢	٨٤ ٨٦	٣٣٧٤٠ ٤٧٢٨٢	٢١١٩٢ ٢٥٦٧٤	٦٣ ٥٤	+١٠١٩٦ +٢٠٣٤٦	١٤٣,٣ ١٧٥,٥	+١٤٧٩ +٢٥٢٢	١٠٨ ١١١
١٩٩١	٣١٠٦٦	٢٧٧٨٤	٨٩	٣٨٥٠٤	١٧٥٤٠	٤٥,٥	+٧٤٣٨	١٢٤	-١٠٢٤٤	٦٣
١٩٩٢	٣٩١٧٨	٣٦٥٣١	٩٣	٣٤٧٢٠	٩٤١٩	٢٧	-٤٤٥٨	٨٩	-٢٧١١٢	٢٦
١٩٩٣	٤٦٤٦٩	٤٢٧٠١	٩٢	٣٥٣١٨	٧٦٩٥	٢٢	-١١١٥١	٧٦	-٣٥٠٠٦	١٨
١٩٩٤	٦١٣٧٤	٥٥٣٧٨	٩٠	٣٩٨١٨	١٢٢٧٩	٣١	-٢١٥٥٦	٦٥	-٤٣٠٩٩	٢٢

١٩٩٥	٥٢٨٥٦	٤٨٥٦٩	٩٢	٤٤٥٦٢	١٢٩٣٧	٢٩	-٨٢٩٤	٨٤	-٣٥٦٣٢	٢٧
١٩٩٦	٦٠٣٨٥	٥٥٣٨٥	٩٢	٤٤٨٨٧	٨٩٠١	٢٠	-١٥٤٩٨	٧٤	-٤٦٤٨٤	١٦
١٩٩٧	٤٥٢١١	٤٠٣٥٨	٨٩	٤٣٩٥٣	٩٩٣٧	٢٣	-١٢٥٨	٩٧	-٣٠٤٢١	٢٥
١٩٩٨	٤٣٧٢٥	٣٨٩٩٧	٨٩	٣٢٤٤٣	٨٦١٩,٦	٢٦,٥	-١١٢٨٢	٧٤	-٣٠٣٧٧,٤	٢٢

المصدر : البيانات مستخرجة من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة، ومن إحصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٩٨.
و حسبت النسب من قبل الباحث.

ملاحظة : المستوردات والصادرات باليرات السورية على أساس السعر الرسمي للدولار، وهو (١١,٢٥)ل.س للمستوردات و(١١,٢٠) ل.س للصادرات.

جدول رقم (١٥) الميزان التجاري للقطاعين العام والخاص في الصناعات التحويلية السورية للأعوام من (١٩٩٠ وحتى ١٩٩٨)

السنة	المستوردات					الصادرات					نسبة الصادرات التحويلية إلى المستوردات التحويلية "التغطية"%	العجز او الفائض				
	قطاع عام		قطاع خاص		المجموع	قطاع عام		قطاع خاص		المجموع		قطاع عام		قطاع خاص		المجموع
	مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س	مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س		مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س	النسبة %	مليون ل.س
١٩٩٠	١٢٢٩٩	٥٣	١٠٨٥٣	٤٧	٢٣١٥٢	٨١٤٩	٣٢	١٧٥٢٥	٦٨	٢٥٦٧٤	١١١	٤١٥٠		+ ٦٦٧٢		+ ٢٥٢٢
١٩٩١	١٣٢١١	٤٨	١٤٥٧٣	٥٢	٢٧٧٨٤	٦٣٧٢	٣٦	١١١٦٨	٦٤	١٧٥٤٠	٦٣	٦٨٣٩	٦٧	٣٤٠٥	٣٣	١٠٢٤٤
١٩٩٢	١٤٢٦٩	٣٩	٢٢٢٦٢	٦١	٣٦٥٣١	٥٩٠٨	٦٣	٣٥١١	٣٧	٩٤١٩	٢٦	٨٣٦١	٣١	١٨٧٥١	٦٩	٢٧١١٢
١٩٩٣	١٧٠٥٠	٤٠	٢٥٦٥١	٦٠	٤٢٧٠١	٣١٠٠	٤٠	٤٥٩٥	٦٠	٧٦٩٥	١٨	١٣٩٥٠	٤٠	٢١٠٥٦	٦٠	٣٥٠٠٦
١٩٩٤	٢٢٥٥٤	٤١	٣٢٨٢٤	٥٩	٥٥٣٧٨	٣٠٩٥	٢٥	٩١٨٤	٧٥	١٢٢٧٩	٢٢	١٩٤٥٩	٤٥	٢٣٦٤٠	٥٥	٤٣٠٩٩
١٩٩٥	١٧٧٣٣	٣٧	٣٠٨٣٦	٦٣	٤٨٥٦٩	٣٧٥٣	٢٩	٩١٨٤	٧١	١٢٩٣٧	٢٧	١٣٩٨٠	٣٩	٢١٦٥٢	٦١	٣٥٦٣٢
١٩٩٦	٢٢٨٠٦	٤١	٣٢٥٧٩	٥٩	٥٥٣٨٥	٢٦٥٦	٣٠	٦٢٤٥	٧٠	٨٩٠١	١٦	٢٠١٥٠	٤٣	٢٦٣٣٤	٥٧	٤٦٤٨٤
١٩٩٧	١٣١٠٨	٣٢	٢٧٢٥٠	٦٨	٤٠٣٥٨	٤٧٧٨	٤٨	٥١٥٩	٥٢	٩٩٣٧	٢٥	٨٣٣٠	٢٧	٢٢٠٩١	٧٣	٣٠٤٢١

١٩٩٨	١٠٢٨ ٨	٢٦	٢٨٧٠ ٩	٧٤	٣٨٩٩ ٧	٢٤١٢ ,٤	٤٠	٥٢٠٧ ,٢	٦٠	٨٦١٩ ,٦	٢٢	٦٨٧٥,٦	٢٣	٢٣٥٠١, ٨	٧٧	٣٠٣٧٧, ٤

المصدر : البيانات مستخرجة من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة (جدول رقم ٨/٦)، وحسبت النسب من قبل الباحث

ملاحظة : المستوردات والصادرات بالليرات السورية على أساس السعر الرسمي للدولار، وهو (١١,٢٥)ل.س للمستوردات و(١١,٢٠) ل.س للصادرات.

الجدول رقم (١٦)

الميزان التجاري السوري مع دول الاتحاد الأوروبي (١٥دولة)خلال الفترة (١٩٩٠ –١٩٩٨)

بملايين الليرات السورية

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالي المستوردات السورية	٢٦٩٣٦	٣١٠٦٦	٣٩١٧٨	٤٦٤٦٩	٦١٣٧٤	٥٢٨٥٦	٦٠٣٨٥	٤٥٢١١	٤٣٧٢٥
المستوردات من الإتحاد الأوروبي	١١٩٣٩	١٢٨٥٤	١٥٢٩١	١٨٢٩٤	٢١٦٨٥	١٨١٨٥	١٩٦٤٨	١٤٥٠٢	١٤٢٤٢
النسبة %	٤٤,٣	٤١,٤	٣٩	٣٩,٤	٣٥,٣	٣٤,٤	٣٢,٥	٣٢	٣٢,٦
إجمالي الصادرات السورية	٤٧٢٨٢	٣٨٥٠٤	٣٤٧٢٠	٣٥٣١٨	٣٩٨١٨	٤٤٥٦٢	٤٤٨٨٧	٤٣٩٥٣	٣٢٤٤٣
الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي	١٩٧١١	١٨٥٠٣	٢١٨٤٩	٢١٤٦٧	٢٢٢١٦	٢٥٣٩٤	٢٧٨٥٣	٢٤٠١٨	١٦٣٣١
النسبة %	٤١,٧	٤٨	٦٢,٩	٦٠,٨	٥٥,٨	٥٧	٦٢	٥٤,٦	٥٠
نسبة الفائض أو العجز % (الصادرات /المستوردات)	١٦٥	١٤٤	١٤٣	١١٧	١٠٢	١٤٠	١٤٢	١٦٦	١١٥

المصدر: استخرجت البيانات من الجدولين رقم٦ ورقم ٧ من إحصاءات التجارة الخارجية السورية للأعوام المذكورة _المكتب المركزي للإحصاء – دمشق.

حسبت النسب من قبل الباحث.

ملاحظة :المستوردات والصادرات باالليرات السورية على أساس السعر الرسمي للدولار وهو (١١,٢٥) ل.س للمستوردات و(١١,٢٠) ل.س للصادرات.

المراجع

١-الحمصي، عبدو : " اقتصاد وتخطيط الصناعة " كتاب جامعي من منشورات جامعة دمشق ١٩٩٢/١٩٩١.

٢-تقارير تتبع تنفيذ خطط المؤسسات الصناعية لعام ١٩٩٨ – وزارة الصناعة السورية – دمشق.

٣-عبد النور، خالد : تأهيل القطاع الصناعي –ندوة الثلاثاء الاقتصادية – دمشق ١٩٩٩/٣/٢٣.

٤-المجموعة الإحصائية السورية لعدة سنوات.

٥-إحصاءات التجارة الخارجية السورية لعدة سنوات.

٦-تقرير تتبع التنفيذ رقم ٣٢/١/٢١ تاريخ ٢٠٠٠/١/١٣ م – مكتب الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء – دمشق

٧-البيان الختامي لمؤتمر برشلونة المنشور في مجلة تحولات المتوسط-العدد الأول-كانون الثاني ١٩٩٦.

٨-تقرير لجنة التبادل التجاري حول مشروع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية –وزارة الاقتصاد والتجارة السورية –دمشق

٩-د.مطانيوس حبيب "متطلبات الشراكة السورية – الأوروبية " جامعة دمشق تشرين الأول ١٩٩٩، (بحث غير منشور).

١٠-الحمش، منير : "مستقبل الصناعة السورية في ظل التغيرات والتحولات الاقليمية و الدولية ". ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل المنعقدة في مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٨.

١١-" الشراكة بين الدول العربية و الدول المتقدمة صناعياً " دراسة مقدمة من جمعية العلوم الاقتصادية بسورية و المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين إلى المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في الدول العربية، دمشق ٢٢-٢٥ حزيران ١٩٩٨.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠٠/١٢/٢١.